



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۷۷

ک
۱۱، ۱۲، ۱۳

بازدید شد
۱۳۸۲

۸۱۴۱ هجری

۹۷۵۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب نزهة المصطفى الجمع بين الاشبه والقطر

مؤلف یحیی بن الحسن بن سعید علی

موضوع

شماره قفسه ۷۷۹۱

شماره ثبت کتاب

۷۸۴۶۳

۱۱۱۰۲



۱۱۳۰
۱۲۰۰
۱۷

بازدید شد
۱۳۸۲

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15

۵۵۸۶

شماره ثبت کتاب ۱۱۱۱ / ۷۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب نهج الصالحین لجمع بن الاشباه و النظائر

مؤلف یحیی بن الحسن بن سعید علمی

موضوع

شماره قفسه ۱۶۸۷

۷۶۷۷

تغلی و فهرست شده
۷۷۹۱



على النار وذهب لثاه وبن لمنه طهر وحن شره واللبس والحرار والكبران
وما تشبه ذلك اذا عمل بطهر نجس ونحوه كما يجيد النار من الشيا نجس
اذا صار رما او لا يشترط الخفف والنعلم من النجاسة والبراب بطهر
اناء ولو غلب الغلب مضافا الى الماء في المرة الاولى جاء حديث صحيح يلزم
منه ذلك وهو من ذهب السبح الى حفر الطوى واكثرها بنا وقال الشيخ
رحمته ان المرة الثانية والجو والمدرو الخريف والخشب والخزق طهر
موضع النجاسة اذا لم يستعد العا بطا لم يخرج فان تعدى فلا بد من غسل الماء
ويستحب ايضا ان يضاف الى الماء قبل استعماله الا نجار واليسر بطهر
الارض والبول اذا اصابها الماء النجس وطلع عليها الشمس وحفظها
فاما المحضر فلم يوافق على خبر هذا الحكم فيها الا من طريق العموم وهو ما
رواه ابو بكر الخضرى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال كلما تدرت عليه
الشمس فقد طهر واستحالة الخضر لا يترفع المأمن البئر النجس كله او
في الموضع الذي يجب فنزع الكلال والبعض واجتماع المياه النجس
موضع واحد ولو غلبا كذا وهو قول السيد المرتضى وعبد العزى المراج
وهو ضعيف والامان بطهر الكافرا اذا سلم واستند الجلال الجلال
على قول **فصل** يجوز الصلوة في سبعين شيئا يعطرق مات

۷۷۹۱
۷۸۶۴

الانعام

هو البر النجس

وجميع ما حبت الارض من الخشخشة والنبات وجلدها يوطى لجمه اذا كان
 منكفيا فان كان مما لا يوطى لجمه او كان مستديرا نحو الصلوة فيه دمع اولم يذبح
 وصوفه وشعره ووبره وروثه وعظمه مستكان او يذبح في الخرافات
 والسجاب على قول وبه قال الشيخ ابو جعفر في الاول من النهار وعظمه
 والدم ذهب جماعه من اصحابنا والحرير الخالص للنساء في حال الاحتياط الكراهه
 وللرجال عند الضرورة والنور الابريص اذا كان سدا او لجمه كما يجوز
 الصلوة فيه والذهب اذا عمل منه ما يستهين والحديد والبرصا ص
 الصفر والنجاس والظهور والصدف والظفر والجص والنور والخر
 والجزر والصخر والقرطاس والمك والمزاد والذئبر والملاذن في
 المن والقيم والبلج جميعه اذا استر العورة جاز الصلوة فيه
 كونه الصلوة في ثمانه وعشرين نسا الثياب السود الا العمامه والخف وكرو
 ايضا الاحرام فيها وقال ابو الصلاح ذكره الصلوة في الثوب المنسوج
 واشتد كراهيه الاسود ثم الاحمر المنسوج والمذهب والمنسوج والملمع
 بالحرير والذهب والثوب الشاف الا اذا كان كفته فويرا في النور
 الواحد والسجاب على قول الشيخ ابو جعفر في الاول من النهار ولا يذبح
 كتبه والدم ذهب جماعه من اصحابنا والصحيح انه لا يجوز وبه قال
 ابن

لش

ملزمية

المر

المرفى والشيخ ابو جعفر في الثاني من النهار ولا يذبح سائر الخلائق ابو
 الصلاح في الكافي وهو احتياط العقه محمد بن ابراهيم والنور الذي فوق
 جلد الثعلب ويحتمل وقال الشيخ في النهار لا يجوز والحرير الجص للنساء والعمامه
 لغير جنك والثوب المورز به قول الجص والنساء المنقوشه بالتمثيل
 والقميص المكشوف بالديباج والحرير الجص والثوب المشتمل بالتمثيل
 الصا وثوب الخاضع اذا كانت ثيابه وثوب شارب الخمر ومن لم يحفظ
 من النجاسات اذ لم يعلم فيه نجاسة وكل اسم في الصلوة معروا كالتك
 والجورب والعلسوه والنعل الخف والسيف والمنطقة والسوار
 والخاتم والديباج والحبال وما اشبه ذلك اذا كان فيه نجاسة وجاز
 من ثوب صحت مما كان على الانسان او معد فيه نجاسة والخلخال اذا كان
 طاهرا صحت والاسورة كذلك والقباض اذ لم يمنع من الصلاة فان منع كانت
 الصلوة فيه غير طاهرة وروى جبرائيل على الارض فلا على الدابة فلا ياب
 والقباض اذا كان فيه صورة والثياب للزهر والقباض اذا كان مشدوا الى
 الحرب وقال الشيخ المفيد لا يجوز وقال الشيخ في الهند ذكروا على من
 ما يوه سمها هاترا كره ولم اعرف من الشيوخ خبرا مستدرا والتك
 من الابريص الجص للرجل على ما روى وهو ذهاب الى الصلاح والتك
 لفرار

والعقوبة اذا علم من يريد الا يترك على ما ذكر في المنصوصات بها وقت
 والصحيح انه لا يجوز الصلوة فيها تكره الصلوة في سبعة اماكن
 موضعاً وادى فيمنان وادى الشقة والبيدا وفان الصلوة في
 القبر ورد به خبر من القابلا اذا كان منتهى منها عشرة اذرع
 امامه وعن عنده وشاله وقيل في رواه عمار الساباطي في الجهات الاربع
 والارض المرصعة والسبخة جاء به خبر صحيح في السبخة فان كانت ارضاً مستوية
 فلا بأس وبما طين الارض فان كثرها ورغها بالماء زالت الكراهة وصار
 الحبل والبقال والخمر والمنزلة في كل الارض والاعوام وقيل في كل ما يطهر بالواحد
 والجماعات وجواد الطرق ويؤت القاطن ويؤت النيران ويؤت
 الجوس والكنايس والوطر والثلج وعلى الكناس الحنطة وان كان
 معنفاً والمذهب النسخ في المذهب وجاء به خبر صحيح والموضع الذي
 صلى فيه هو المدة اذا كان من يداه وعن عنده وعن ثمانية اذرع
 منها وبه عشرة اذرع على الصحيح من المذهب وبه قال السيد
 في صياحه وجماعته من اصحابنا وهو احتياط ايديس وقيل في النسخ
 في الاكل منها الى بحر مقيماً في الحرم على ما رواه عمار الساباطي
 هو فطحي وقيل في من طريق العدل ما عارض رواه عمار واطلق ذلك

مع الاشارة

معاً

الحج

الشخص المندفع لا يجوز للرجل ان يصلي وامرته تصلي الوجائبه او في نصف
 من وقتي صلى وعلى سائبة بطلت صلواتها ويؤت الخ والموضع الذي كان
 فيه من يدك الصلي تار في مجده او قنديل والموضع الذي يكون فيه مثل
 غيره فطاه والموضع الذي يكون فيه سلاح مستعمل والموضع الذي يكون فيه
 معصوف مفتوح وهو محسن قوله والموضع الذي فيه امره جالسة والتمس
 الذي فيه انسان واجه والموضع الذي في السطح من الارض يبال
 فيه او الموضع الذي فيه نجاسة لا تتعدى اليه وقال ابو الصلاح لا يجوز الوقوف
 في الصلوة على الارض النجسة ولا يجوز السجود في الارض النجسة الا
 على محل طاهر ويكره الصلوة الاضائي سطح الكعبة في الفريضة خاصة دون
 التوافل وبه قال السج ابو جعفر في النهاية في باب يجوز الصلوة في
 الثياب والمكان وقال في باب النفوس من منى وفي مسائل الخلاف
 لا يجوز ان يصلي الانسان الفريضة في حوز الكعبة مع الاختيار يجوز
 العبادة قبل دخول وقتها في حوزة موضعها نوافل الليل في اوله للساكن
 والناظر الذي يغلبه النوم اخر الليل ونافله الفجر قبل دخول وقت الفجر
 وقال بعض اصحابنا لا يجوز الا بعد طلوع الفجر والعصم ان وقتها بعد طلوع
 الليل وما كان قبل الفجر او بعدا وبعد الفجر الصحيح واذا كان الفجر قبل طلوع

من يداه

والكعبة

طريق الحج

الفجر وقال ابن ابي راس وغسل الجمعة يوم الخميس ثم يغسل على طه عوز
 الماء وكذلك الايام قبل المساء اذا خاف عوز الماء وطواف الحج ^{عند}
 وطواف النساء يجوز تقدم هذه الصلاة للمنتفع اذا كان شاكرا كما او
 مريضا او امرا به خاف الخضم جات به اخبار وطواف الحج وسعي الحج
 للعارف والمفرد مع عدم الشبهة والمرضى والخض والخوف روي
 في طواف المفرد ولم يروى للعارف ولا بالسعي عن محمد بن سعد بن
 عدم من اصحابنا عن احمد بن محمد بن الحسن بن سعد بن صفوان
 عن حماد بن عثمان عن ابي الحسن موسى عليه السلام وصوم ثلاثة ايام
 للمع بالعمرة الى الحج من اول ذي الحجة في يوم المصعد لمن بعد ذلك
 او عنه ذكر السج في النهاية وغيرهما من كتبه على ما رواه سعد بن
 عبدالله عن احمد بن محمد بن علي بن النعمان عن محمد بن سنان عن عبدالله
 بن مسكان عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام ان قال من لم يجد
 الهركي وجب ان يصوم ثلاثة ايام من اول العشر وهذا الخبر
 كوزا لم يروى في سنة محمد بن سنان وهو ضعيف والاعتماد
 ذهب ابن ابي راس وروي الخبر بالليل للنساء والصبيان والخائف
 والرعاه والعليل والعييد فاما غيره فلا يجوز ثم ارجى الا

والخوف والخض
 وجوده عاوطا
 انشاء السج في
 والمريض

بالليل وكل ما قرب من الزوال كان افضل رواه في التهذيب في باب
 نزول المزدلفة في الصبيان والنساء عن محمد بن يعقوب عن عدة من
 اصحابنا عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن ابي المعمر عن ابي
 عن ابي عبدالله عليه السلام ورواه في الخائف في باب الوجوع الى منى روي
 البخاري عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبدالله بن سنان عن
 ابي عبدالله عليه السلام وروي سعد بن ابي جعفر عن العباس بن معروف
 عن علي بن مهزيار عن ابي عبدالله عليه السلام قال رخص للعبدة والخا
 والراعي ان يرموا الليل وقال الحق بعض اصحابنا بذلك فوافوا يوم
 الجمعة وغسل من وجب عليه الرجم وغسل من وجب عليه القتل والصلب
 يستحب تأخير العبادة عن اول وقتها في سبعة مواضع صلوة
 الليل عن اول وقتها وهو انقضاء الليل الى قريب الفجر وغسل الجمعة اول
 وقتها وهو طلوع الفجر الى قريب الزوال وصلوة الظهر جاء به في التهذيب
 في باب الاوقات احاديث وصلوة العشاء الاخرة الى غيبوبة الشفق والوقت
 الى بعد الفواغ من كل ما يتطوع به من الصلوة عقب العشاء الاخرة و
 صلوة المغرب والعشاء الاخرة ليلة الاضحية الى ربع الليل يصلونها بالشعر

وصلوة عبد الفطر عن اول وقتها وهو طلوع الشمس ورجي المار عن اول
وقتة وهو طلوع النجدي قرب الزوال وذكوة الفطر عن اول وقتها و
هو غيوبة الشمس ليلة عيد الفطر الى قرب الخرج الى المصلي وتأخير الصلوة
قليلا عن اول وقتها انشطاوا بها الجماعة علامات القبلة ستة عشر
علامته لاهل العراق اربع كون الشمس عند الزوال على طرف حاجبه الايمن
والشفق بجذاء المنكب الايسر والجدي خلف المنكب الايمن والنجدي بجذاء
المنكب الايسر ولاهل الشام ستة بنان نعتي حال غيوبة خلف الاذن
اليمنى والجدي خلف الكتف الايسر وموضع مغيب سهل على العين اليمنى
وطلوعه بين العينين والصفا على الخذا الايسر والشمال على الكتف الايمن
ولا هـل المغرب ثلاث علامات التي على عينية والعنوق على شماله والجدي
على صفته هذه الايسر ولاهـل اليمن ثلاث وقت طلوعه بين عينية وسهل
حين يغيب على كتفه والنجدي على موضع كتفه اليمنى يسقط الاستقبال
عن المكلف بها في حال الضرورة في ثلثة عشر موضعا اذا لم يعلم جهتها ولا
غلب على ظننه ذلك يصلي الى اربع جهات اذا كان الوقت واسعا فان
تضييق الوقت صلى الى جهة واحدة والمصلي صلوة مشقة الخوف والموتجة

السبع

السبع اذا كان السبع في خلا فجهة القبلة ومن تضييق عليه وقت الفريضة وهو
على الرحلة ولم يتمكن من استقبال القبلة ولا التزول والمصلي في السبينة اذا
داره السبينة فليدبر معها في استقبال القبلة فان لم يتمكن من استقبال القبلة
ولا الصلوة على الارض على الارض فليستقبلها باول تكبيرة والغريق والمحو
والساجج والاسير اذا لم يتمكنوا من استقبال القبلة فليستقبلها باول تكبيرة
ويصلي والمريض اذا صلى مستلقيا على قفاه مع عدم التمكن من الصلوة جأ
او مضطجعا على عيبيه ومن يصلي على الرحلة نافذة يستقبل باول تكبيرة
القبلة ثم يصلي حيث توجهت مع تمكنه من استقبال القبلة وعدم تمكنه
والذابح اذا لم يتمكن من استقبال القبلة وخاف فوت الذبيحة والشواذ اذا
استعصى والبعر اذا اغتلم ولم يقدر عليه جوي مجرى الصيد في ربه
بالتميم او السيف او الحربة وسقط عن رامي استقبال القبلة يستحب
التوجه بالتكبيرات السبع في سبعة مواضع الاول من كل فريضة والاول
من نافذة الزوال والاول من نوافل المغرب والاول من التوبة والاول
من سلة الليل والمفردة من الرات والاول من ركعتي الاحرام قال الشيخ
ابو جعفر في التهذيب اشارة الى السبعة المواضع ذكر ذلك على بن بابويه

د

في رسالته ولم اجد به خبراً مستنداً يستحب قراءة قل يا ايها الكافرون
 في سبعة مواضع الاول من نوافل الزوال والاول من نوافل المغرب والاول
 من نوافل الفجر والاول من ركعتي الاحرام والاول من ركعتي الطواف
 يستحب التكبير في الصلوة التي تجزئ بعين تكبيرة الواجب منها حتى وهي
 تكبيرة الاحرام وتفصيل ذلك في الظاهر اثنتان وعشرون تكبيرة وكذلك في العصر
 والعشاء الاخرة وفي المغرب سبع عشرة تكبيرة وفي الصبح اثني عشرة تكبيرة
 تكبيرة السجدة الاولى وتكبيرة رفع الرأس منها وتكبيرة السجدة الثانية تضاف
 لهذه الخمس التكبيرات في كل فرض يصنع من هذه الفرائض التي تكبیر بان منها تكبيرة
 الاحرام وتكبيرة الفتنات وقال سلاوي في اصحابنا من الحق تكبيرات الركوع
 والسجود والقيام والقعود والحل في التشهدين والنديم وهو الاصح
 في فتنى وما عدا ذلك مسنون التكبيرات في صلوة العید عشرون تكبيرة
 الواجب منها تكبيرة الاحرام خاصة والبقية مستحب وقد ذكر الشيخ ذلك في التمهيد
 وقصده لك تكبيرة الاحرام والتكبيرات الزايدة وهي سبع وتكبيرات الركوع
 والسجود في الركعتين في كل ركعة خمس على ما تقدم التكبيرات في صلوة
 الكسوف اربع وعشرون تكبيرة الواجب منها تكبيرة الاحرام خاصة
 وعشر

في ركعتي الصلوة اذا صلى بها

وعشر تكبيرات في الركعات العشرة وثمانون تكبيرة في السجدة اربع و
 خمس تكبيرات للفتنات الخمس التكبيرات الواجب في الصلوة الواجبة عشرون
 تكبيرة تسر تكبيرات الصلوة الواجبة بالندب وشبه العهد واليمين فاما التكبير
 بمئى عقيب خمس عشرة صلوة اولها عقيب الظهر يوم النحر فواجب ايضاً وهو
 مذهب سيد المرتضى في الاصحار وبه قال الشيخ ابو جعفر الطوسي في التبيان
 والاسبصار والحل وذهب في النهاية والمصباح على انه ليس بواجب الدليل
 على وجوبه قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات امر الله تعالى بالذكر
 والامر للوجوب والاجماع منعقد على ان الايام المعدودة هي ايام التشريق
 وان الذكر هو التكبير منها عقيب الصلوات المفروضة وقال الشيخ ابو جعفر
 في الاول من الايام المعدودات هي ايام التشريق بلا خلاف في ذلك عن ابن عباس
 والحسين عليه السلام ومالك وقال في النهاية انها عشرة ذي الحجة وهي قول القرأ
 ويدل ايضاً ان المراد بالاية التكبير ايام التشريق على ما رواه محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن محمد بن سلمة قال سالت
 ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل واذكروا الله في ايام معدودات
 قال التكبير في ايام التشريق من صلوة الظهر يوم النحر الى صلوة الفجر يوم الثالث

الاحرام في الفرائض الخمس
 وتكبيرة الاحرام في صلوة
 العید وتكبيرات الاحرام
 في صلوة الكسوف والخسوف
 والرباع المظلمة السود
 الشديدة والاولا زل
 خمس تكبيرات في صلوة
 الحجاز وتكبير الاحرام
 في صلوة الحج وتكبير
 الاحرام في ركعتي
 الواجب وتكبيراته

من اوبه في الرسله فان شككت لم يدركت ركعتك ولا اودعته منك
 الى الاول فان لم يدركه في كل ركعه لم يجز سجده السهو بعد التسليم
 وقال ايضا فان شككت لم تدرك الركعتين لم اربعا وذهبوا الى الاربع
 فاجوز سجده السهو وقال ابو الصلاح في الكافي وان لم يدرك في الصلوه ناسيا
 فعمل سجده السهو الاخبار لا تدرها سعد بن اوب بن نوح عن علي بن
 اسحاق الرازي قال كنت مع اصحابي في سفر وانا امامهم فصلت بهم المغرب
 فصلت في الركعتين الاولى فقال اصحابي انما فصلت ركعتين فكلمهم بكلمة
 فقالوا اما نحن فنعتقد بثلثي لا بعبد واتم بركعة فاحتمت بركعة من ثلث
 فامنا ابا عبد الله علم وقد كنت له الذي كان من ثلثي فقال انتم لم تدركوا
 انما بعبدت الا يدرك ما صلى الحسن بن سعيد عن فضالة عن الحسن بن
 عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن رجل صلى الركعتين من المكتوبة
 فسلم وهو يرى انه قد اتم الصلوه وكلمهم ثم ذكر انه لم يدرك ركعتين فقال
 يتم ما بقي من صلواته ولا شيء عليه عن محمد بن احمد بن محمد بن الحسن
 على بن فضال عن عمار بن سعيد عن صفوان بن عمار عن محمد بن
 السباطي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ذكر ركعة او اقام وكلم ومضى في ركعة
 انه صلى ركعتين في الظهر والعصر والعيم والمغرب قال سبي على صلواتها

ولو

ولو بلغ الصبح ولا بعبد الصلوه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسحق عن سعيد
 الامرجي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول صلى رسول الله صلى الله عليه واله
 والركعتين وسلم في الركعتين خلفه ما رسول الله احدث في الصلوة في الركعتين
 ذلك قالوا انما جلت ركعتك قال ذلك هو اذا اذنت وكان يدرك
 ذلك الثمانين فقال نعم فبني على صلواته فام الصلوه اربعا وسجد سجدة
 فكانت الكلام الحسن بن سعيد عن ابي جعفر عن جابر قال سمعت ابا عبد الله
 عن رجل صلى ركعتين ثم قام يستقبل القبلة فالت فارتد الى المأثرة فركعت
 له حديث قال الثمانين فقال ان رسول الله سلم لم يخرج من مكانه وعن
 ثم جاءه عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام عن صفوان بن عمار
 عن الحسن بن احمد عن ابن ابي عمير عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في الركعتين
 الاولتين محمد بن احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن الطيالسي عن صفوان بن عمار
 عن ابي جعفر بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا ذهب وجئت الى امام
 ابداء في كل صلوة فاجوز سجدة من غير ركوع هذا الخبر من محمد بن اذكريه
 ان ابا عبد الله عليه السلام في الركعتين والاربع سعد بن عبد الله عن الحسن بن
 عن محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن صفوان بن عمار عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سجدة سجدة السهو في كل ركعة اذا دخل من حاد عن عمت

او ركعتين لا يسجدون
 ثم سجدة من ركعتين
 الامام

عن عبد الله بن علي الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا لم تدرك صليبت
اربعا ام خمسا ام قصصت لم تزدت فمستند وسلم ولا يجزئ من غير ركوع
ولا قراءة تشهد فيها تشهدا حقيقيا احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن
سعيد عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن صفوان بن السبط عن ابي عبد الله
والسجدة سجدة السهو في كل زيادة دخل عليك او نقصان سجدة واحدة
عن حماد بن سعيد عن صفوان بن عمار عن موسى بن ابي ابيان قال كنت
ابا عبد الله عليه السلام ما يجي في سجدة السهو الى ان اردت ان تقوم فوجدت
او اردت ان تقرا فسمعت او اردت ان تسبح فقلت فقلت سجدة السهو
وليس في الشيء مما لم يركب الصلوة فهو الخطبة احد عشر وهي على
ضربين واجب ومنسوب قالوا بواجب خطبة الجمعة والمندوب خطبة عيد
الافطر وخطبة عيد الاضحى والخطبة عند ادراك الامام الناس الصوم للاستسقاء
فصلوه الاستسقاء والخطبة عند الفرائض من صلوه الاستسقاء والخطبة قبل
يوم النوبة كغير الامام الناس فيها ثمان سلك الحج والخطبة يوم النوبة والخطبة
نعم عرفه قبل الزوال وكونها الشيخ ابو جعفر في الاول من سائر الحلال
والخطبة على يوم النحر اذا زالت الشمس قبل صلوه الفطر والخطبة بعد الزوال
يوم النحر من في الاول من سائر الحلال ايضا وخطبة النكاح

بعد
الاول

مكرر

بحر الشئ في الصلوة في عشر مواضع من وجوب الامام ركعا وضافت
ملك الركعة وسنة ومن الصفوف قد يركع على ركعة كبرية وركع
من في ركوعه صلى الصف فوجدوا ان شارب وسجد موضعا فاذا
رفع الامام راسه رفع هو راسه وقام ومن في صلوة صلى الصف من
كان في صلوة اليما عه وراى خلفا في صفه صلى ووقف في ذلك الحلال
اذا جازوا رجالا وقاموا في صفها مثا الائمة وكروفت مسفرة
عن صف الرجال ومن رجع في الصلوة واصاب ثوبه او بدن من صفه
دفع فسادا حاز ان شئ من غير ان يستدرك القبلة ويغسل الدم ويستم
الصلوة ومن ضاقت على الصفوف جاز ان شئ توسع على نفسه او على
ويقف منفردا او يقف في صف غير ذلك الصف ومن كان في دعاء
الوتر وهو عشان وفي غزوة الصوم من الغد واما مقدمة وسنة وسمان
اولا من سائر المواضع منها من رجا جبهة وعباد في الدعاء كذلك رواه
الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام بهذه الشروط معدا في الباب الاخير
المندوب رواه في الباب الاول على ان في حرة او غيره غير حرة وطلقا
والمسافر واجبة السيرة ولم يمكن من الوقوف في الصلوة على ما شئت
به الاحاديث في باب صلوة المسافر ومن كان في الصلوة وراى حية او غلما

جازله ان غشي المني او قتلها او تم الصلوة وروى في الباب اعلى من ذلك
 في الجبهة اذا كانت منه ومنها خطوه واحدة فليخطوا ولتقلها والاندلا
 خاف ضاع مال او اياق جدد او ائلاف فليخطوا لئلا يفسد جوارحه
 في الصلوة ويستوثق في حفظ ذلك ويرجع ممن صلواته فان لم يجد الا
 الصلوة قطعها والمسيح اذا صلى ركعة واحدة واخذت ما يقضي المني عن
 تعدد ثم وجد الماء جازله ان غشي المني وتوضا وصلى على صلواته لم يفسد
 او استدبر القبلة جابه صليتان معهما ان الله ذهب السجدة عن
 نراويه في الرسالة والسجدة او جعفر في تنبيه لم يقيد بصلوة ركعة واحدة
 في مكان مفصول ويضيق عليه وقت الصلوة صلى ما شاء ايا او خرج من ذلك
 الموضع اذا لم يكن من المخرج بكه الكلام في ثمانية عشر موضعا في حال
 الجماع وحال الغائط الا بعد الدعاء وقراءة اية الكرسي فيما بين ركعتي الركعة الاولى
 المروى عند سد الزعيم وحال الاكل الا بعد الدعاء وظلال الا اذا كان في ظلال
 اللامعة وهو فيها اشد كراهية من الاذان ومن غلبت الشمس في غيبوبة الشفق
 الا بعد الدعاء ومن طلوع البحر المطلوع الشمس الا بعد الدعاء وحال الطلوع
 وحال السجدة وحال الاعتكاف الا بعد الدعاء او بالاعتكاف وحال الاستماع
 وقراءة القرآن وفي التفرقة مع امرئته اذا كان جنبها فعدا الى النسي حال الصلاة

في

وحال البول

دسم

وحال البول
 وحال الاكل
 وحال الاستماع
 وحال الاعتكاف
 وحال السجدة

وال

والبر على من كان جنباً في التفرقة مع امرئته فلا تفرق الا في الخشوع
 ان تنزل عليها تار من السماء فتحرقها وفي الساجد رفع الصوت وانشاد
 الشعر وايراد قصص الجاهلية ورواية العجم وظلال الامام داود واذا
 المودون في طاعت الصلوة كره الكلام الا ما سئلوا عن الصلوة او تقدم امام
 صلى الله عليه وسلم وحرم الشيع في التماسه ومقتدا على جدر من صغف من والشيخ
 مكروه والكلام في حال الخطبة صلوة الجمعة والذهاب السجدة او جعفر في ط
 وذهب في التماسه ويسأل في المحرم ولم افسد من طرواها ما على
 حد يقضي التحريم لا يجب على جبهة قضائهم من الصوم والركعة
 المريض اذا استمر المرض من رمضان الى رمضان آخر وانتهى من ذلك
 ثم بر لا تقضي الاول بل كف عن كل يوم بدين طعام فان برأفنا منها لم
 ثم مرض ولحقه رمضان آخر وهو مريض فمضى الاول كله ان كان قد كان
 فضا الكحل فما مضى او بعضه لم يمكن من فضا الكحل ويصدق عن كل يوم من
 الاول بدين طعام ومضى الثاني ان كان يمكن من فضا نه ومن فاته رصا
 او غشي منه مريض ومات منه سواء استمر المرض الى رمضان آخر ولم يستمر
 لم يجب القضاء عنه بل ستمح لوليه القضاء عنه ولا كفارة ومنها والمجمع اذا علم
 الطهي او ثمنه واطح المحرم ولم يكن صام الا ان كان المنة في الحج لا يجوز الصوم بل يجب

بسم الله

عليه الهدي واستقر في ذمته الى ان يتركه والكافور والشمع والكبر والموهبة
العاجزان عنه ومن به عطاش لا يبرح في ذلك ^{مكره بالليل خمسة}
عشر من شيا الكلام بعد صلوة المغرب والكلام بعد صلوة العشاء ^{خمس}
والنوم قبل ان يصلي عشاء الاخرة روى ذلك في كتاب من لا يحضره الله
في نواهد الطلاق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والنوم على سطح ليس بمحرم ليل
وبهار والنوم في البيت وجد ليلته وبهار والنوم بالليل ويدع
مقدري عن النبي صلى الله عليه واله لا يبيتن احد وبله غدا فان فعل ذلك
واصابه لم الشيطان فلا يلو من الا نفسه والنوم بعد صلوة الليل حتى يطوع
الشمس والسهل الا لما ذكره العلم والتميز من الدعاء وذهب ابو الصلاح
الى تحريمه وصيد السمك وصيد الوحش واخذ الفلاح من العنق ليل
وبهار والذباجه الا اذا خيف قوت الذبيحة وشرب الماء قايما فانه
يورث الاستسقاء فاما في النهار فانه يكره بل قد روى انه يصح للمجسد
انشاد الشعر وتاكيد ذلك في ليلة الجمعة ويومها وخصه ابو الصلاح بالتحريم
وفعل جمع الصناع بالليل لان الله سبحانه ابارك فيه على ما روى والسرقة
في اول الليل والدفن والصرام والحداد والحصاد ودخول مكة ودخول
المسافر الى اهله والتولية وعقد النكاح في ليله يكون الذي يبرح العقب

صلى الله عليه وسلم

ويومها

ويومها وكذلك السفر ويكره الخروج في محاق الشهر ذكره ابن ابي
في كتاب من لا يحضره الله قال وروى في كتاب من لا يحضره الله
الا جامع في اول الشهر وسقطوا جزء فان ايقن في الجذام والجدام ^{من الشهر}
الهوا الى ولدها والجماع في عشرة مواضع في الليل التي يسهل في صبيحتها
وليلة قدومه من السفر واول ليلة من الشهر الا شهر رمضان وليلة النصف
من كل شهر واخر ليلة من الشهر لانه لا يؤمن من جنون الولدان حملت
في هذه الليلة في البيت من ذلك الجماع روى ذلك عن الحسن عليه السلام
وفي محاق الشهر عدد روى الصاعدي الحسن عليه السلام انه قال من اوقف
محاق الشهر هذه ليلته لم يسقط ولد له وليلة خسوف القمر ويوم كسوف
الشمس واللقمة وفي الليلة التي فيها ربح صفر او حمر او سوداء او زلزلة
حال الرعب والزلزلة وكذلك اليوم الذي فيه ذلك وفيما من غروب الشمس
الى مغيب الشفق فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال وائم الله الاجامع
في هذه الساعات التي وصف لك جامع في هذه الساعات وقد روى
ولذا وقد سمع هذا الحديث فلا يرى ما يجب قال المصنف المدا
بالساعات من ليلة خسوف القمر الى اخر هذه الايام واذا كان جنان
ضروبه زالت الكراهة في جميع ما ذكرناه ^{في الصدور}

زكوة المال التسعة على الخط والشعر والبر والبرق
 والغنم والذهب والفضة اذا حصلت شروط الزكوة والفطر الواجبة
 على من عند نصاب من الاموال التسعة المذكورة وهذه العاشر
 وهذه المسألة وهى المصدود بالعدو عن الحج وهذه المحصورة بالمحصر
 عنه ونقطة الحرم بعد معرفتها سنة والكفارات الواجبة ومن زاب
 الصياغة اذا لم يعرف بها فاعرفهم وجب عليهم الهم ودية
 الميت اذا قطع بعد موتة ودية ما قطع من اعضائه ودية جرحه ومحنة
 العبد اذا قتله بولاه فوضعه ودية صدقها جاز بصدقه عن العبد
 عبد الله على من سئل من زاد وهو ضعيف ومجرى الحسن بن محمد
 وهو قال والمعتق في ذلك على اجماع الغاية واذا وطى الاضار بما كان
 ظهروا لا يقع عليه الذكاة في الاغليكا لرب والبعل الحمار وعاشية لك
 وجب عليه التعزير ومحنة المال واخراج ذلك الحيوان الى بلد اخر وبيع
 والصدقة ثمانية على ما ذكره الشيخ المفيد في المسئلة والوجوه ويصنف
 الوسيلة ولم اف في الهندية والاعيرة على حديث شيخنا الصدوق رحمه الله
 قال الشيخ محمد بن ادریس عنه لن غريم واذا اهلك الانسان او نذر او جعل
 الله ان يصدق بشئ وجب عليه الصدقة به اذا كان الاو الصدقة به

فان

فان لم يكن كذلك لم يحس عليه ذلك والربا وغيره من المقصوب اذا علم الا
 مقدار ولم يعلم صاحبه وجب الصدقة بفان علم صاحبه بدهة وان لم يعلم
 مقداره صالحه عليه وان لم يعلم صاحبه لا علم مقداره اخرج من الخمس الجب
 مستحق الخمس وحاله الصدقة في الباقي تسمى الصدقة في كاتبة
 رضا الصدقة عن نوافل المال في نوافل النماز عن كل ركعة من ركعات
 فان لم يقدر على ذلك فقد لكل اربع ركعات فان لم تقدر فقد صلوه الليل
 وشكوه النهار وزكوة مال التجار على الصحيح من المذهب وقال جماعة
 اصحابنا يوجبها وزكوة ما دخل الكيال والميزان من الجيوب اذا بلغ
 كل جنس النصاب من الاجناس التسعة المتقدم ذكرها وزكوة مال الكسب
 اذا كان ما خذ في هذه المستدين من قبل من له الدية فان بدل المستدين
 وامنع الدية من ضمة تعينه وكان امانة في يد المستدين فاذا حال
 عليه الحول وجبت فيه الزكوة اذا حصلت شروط الزكوة وبلغت نصابها
 من ابله والبقرة والغنم والذهب والفضة خاصة وزكوة الخيل المستوية
 السابعة اذا حال عليها الحول في العتود بنان وفي البرذون دينار
 زكوة الخيل المحرم لبسه مثل على النسا للرد وحلى الرجال للنسا والفطرة
 لمن لا يجد النصاب من الاموال التسعة وزكوة المال الغاية اذا لم يمكن

منه ونفى على الخول استحب اذا عاد اليه ان يذكر له واحدة وذكره
 سيات الذئب والذئب في الخول عليه ايضاً وان قد علموا ما في الصدقة
 بالصدقة البار يوم جازها وراها والصدقة بالخذل والخفت من
 الغلات يوم حصاها والصدقة عند صلوة الحاص وهي تسور صاعاً
 على كل مكيل صاع جاء بغير مكيل في باب الاعمال السنوية من الهدى
 والصدقة يوم الجمعة والصدقة يوم عرف والصدقة يوم الغدير والصدقة
 يوم العديت روى في الهند بيان الدرهم منه بالدرهم والصدقة
 المست اذا كان فقراً والصدقة على الخول ما يكره من اذا الواجب
 المذوب والسبع على عياله والصدقة عند المرض والصدقة عند الخوف
 من سلطان او عدو والصدقة عند الخوف من السر والصدقة بالمر اذا فرغ
 من الحج او اذا اراد الحج من مكة سبح له ان يشرك به درهم تقرأ صدقة
 والاضحية والنشاء اذا صلى راسه ونجد الاصل من العمى التي تمنع بها الى
 الحج على الصبح والولدين والنشاء اذا صلى العصبية على الجمل على الصبح والولدين والصدقة
 على السالم على الابواب والصدقة يوم زلزلة او ذهابا وصدقة يوم
 من ولادة العترة وذهب المرض الى وجوبها والصدقة على الخول
 الشح في سائر الخلاف اذا كاتب عبده وكان السيد يجب عليه الزكوة يجب

اولا وان
 اذا اراد من
 الزكوة
 من

المؤمن

النساء اذا اراد
 ان يمسك بغيره

ان يعطيه شيئاً من زكوة يجب به من مال كاتبه وان لم يكن ممن يجب عليه الزكوة
 كان ذلك مستحباً يناسب الصدق في استحقاق الثواب فمستحباً
 على الفقير من ذوي رحم قدر كفايته عياله اذا لم يكن له وارث غيره والوصية
 للمملوك اذا طلى امته في القبل هي حامل به من غيره قبل ان يمضي له اربعة اشهر
 وعشر ايام اذا لم يغزل عنها والولاية عند القدوم من الحج والولاية عند الشكا
 فقد روى عن النبي انه قال من سقى المرسلين الاطعام عند الشح والحق
 عند العباس والولاية عند الختان والولاية عند شراه الدار والوصية للثمن
 والوصية لمن لا يرث من ذوي رحم والوصية للاعقاب ودية المظنة بمش
 دنائير بالعدل من زوجة المرأة العاقلة الفقيهة بما اليه على اصح القولين
 وقال جماعة من اصحابنا يرجع بها والعام الضيف والمهدية والكفارات
 على الهدية والتوسع على العيال بما زاد على النفقة العورات الواجبة
 عشرة عمق التبع وعمرة القارن وعمرة المفردة والعمرة التي تؤدى عن
 العمرة التي افسدها وعمرة من فاته الوقوف بالموقفين والعمرة الابعة
 من قابل لمن افسدها وعمرة وعمرة السدوية اذا دخل فيها والعمرة لمن دخل
 مكة في حاجة وتقطعت هذه العمرة عن المرضي والحطاب والعمرة التي

استمر عليها والعرة الواجبة بالذرا والعهد او اليمن يجب البدنة في سنة
وعشرين مريضا اذا جامع المحرم قبل وقوفه بعوفته في القبل وجب عليه بدنة
والج من قابل وبه قال الشيخ ابو جعفر في النهاية وسائر الخلاف وجاءت اخبارا
صحيحة وذهب سيدنا المرتضى وعلم الهدى وابن ادميس الى ان الجاء ان
كان في الدبر وجب ايض الج من قابل واذا جامع قبل وقوفه بالشعر في القبل وجب
عليه بدنة والج من قابل وهو الذي يلوح من قول ابى الصلاح واذا جامع قبل
ان يطوف طواف الزيادة في القبل وكان اوفى الدبر وجب عليه بدنة وان
لم يجد بقرة وان لم يجد شاة واذا جامع قبل ان يطوف طواف النساء
او قبل ان يطوف منه اربعة اشراط وجب عليه بدنة فان كان طواف الربعة
اشواط فلا شيء عليه وروي بغير صحيح وقال ابن ادميس وجب عليه بدنة
طواف اربعة اشواط او لم يطوف واذا جامع في العرة المفردة قبل الفراغ
وجب عليه بدنة وبطلت عمرته وجب عليه المقام بمكة الى الشهر الداخل
فاذا دخل خرج الى بعض المواقيت فاحرم بعرة فاذا طاف بعد الفراغ من
العمة التي يمتنع بها الى الحج قبل التقدير وجب عليه البدنة وروي بذلك
خبر صحيح وقال الحسن ابن عقال فان جامع الرجل فعلى امرته بعد ذلك

لها

لها وسعي قبل ان يقصر فعليه بدنة وعرة تامة اطلق العرة فاذا قاهر او حصة
فعليه دم شاة ورواه صاحب الحداد عن اسحق بن عمار عن ابى الحسن موسى
اذا عبت بذكرة فامتنى وجب عليه بدنة ولا يجب عليه الحج من قابل وبه
قال الشيخ في الاول من الاستبصار والاول من مسائل الخلاف وهو اختيار
ابن ادميس وقال في النهاية انه يجب عليه الحج من قابل روي بغير صحيح
رواه صاحب الحداد عن اسحق بن عمار عن ابى الحسن موسى واذ اعني
الحرم بنظر شهوة الى فدية عليه بدنة وهو مذهب ابى الصلاح واذا
امتنى المحرم بالنظر الى شهوة او غير شهوة الى فدية عليه بدنة فان لم
يتمكن من البدنة كان عليه وجب بقرة وان لم يتمكن من البقرة كان عليه
دم شاة كذا ذكره الشيخ في النهاية مرتب اولم اقف على جنبي بالترتيب
في البقرة بل على الشاة روي ذلك موسى بن قاسم عن حماد عن حمير
عن زرارة عن ابى جعفر ان عليه جزوا او بقرة فان لم يجد فداء
واذا قل امرأة بشهوة فامتنى وجب عليه بدنة فان لم يتمكن فعليه
شاة بشهوة كانت له عينية واليه ذهب ابن ادميس وجاء خبره
مستريح بن عبد الملك عن ابى عبد الله لم يقيد الشيخ في النهاية

على الجاء وتعلق من
امرهم ولم يتلوا وجب
عليه البدنة وروي
واذا جامع المحرم
المحرم فاذا نزل وجب
البدنة فان لم يتمكن
ان كان موطأ فعليه
بدنة وان شاء فبقرة
وان كان موطأ

١٤

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
والله اعلم بالصواب

الصدق المعتبر

فجاء الشيخ في النهاية الشيخ ابو جعفر في الهندك وجاء به حديث صحيح واذا اكل
الحل من طعام وجب عليه فيه واذا اكل الحرام حفر نامة نفسه او يطأها او يمسها
فان كان قد تحرك فيها الفرج وجب عليه عن كل ضيق كونه من الابل وجاء بالبركة
خير صحيح والبركة صحيح وان لم يكن فخر فخرج وجب عليه ارسال الفحل الابل في اناث
بعدد البيض فانه كان هذا لئلا يجرى ما كان عليه من اخبار ويخرج اضره
مدا جال الحريم فاما الحل ليس عليه ارسال وليس عليه الاقمة البيض ولا يمس
ورحم وجميع هذه الافعال لا يفعلها الا انسان ناسيا او جاهلا ولا ينبغي عليه الا
الغفلة وسبها فان يجب عليه فيها كذا على كل حال واعلم ان السجدة الحنيفة
وابو جعفر في الاوسال ان يكون قد تحرك فيها الفرج فان لم يكن كذلك كان عليه
كل من ضيقه والابو جعفر قال لم يجدناه فحله صيام بل انه امامنا لم يقدح في طعام
عشره مائة من كعب البقرة في ثمان عشرة موضعا يقتل البقرة الواحدة
في المواضع التي ذكرناها في الغفلة وهي عشره والماء والوحشي في جميع المواضع العشرة
الذكورة والنساء والجماع فلو طواف الزاوية اذا عدم البدن ويجب ايضا طواف
طواف الزاوية قبل الدخول في السعي والجماع ويدعي من الشيعة طواف الزاوية
على ما رواه الحسن بن سعيد بن محمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن
عبد الله بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي ابيان عن النعمان بن محمد عن النعمان بن محمد عن النعمان بن محمد

عن

وعنه

البركة

البركة

البركة المستوفى للحج يجب عليه ان لا يجمع قبل طواف البيت ويجب البقرة الضحايا البصير
وقد يولي من الشيعة واحدنا انه يحرم على ما رواه الحسن بن سعيد بن الحسن
بن يحيى عن علي بن النعمان عن سعد بن سيار عن ابو عبد الله عليه السلام واذا
بالنظر الى هذه الجهة وعدم البدن وجب عليه بقره وقد تقدم الحديث في بقره
منه من كذا يجب عليه بقره ويجب البقرة ايضا بغير الحريم نحو ما كان في
الاغفل وشجر الفاكهة وما غرسه الانسان فحله ما بقيت في داره
السج ابو جعفر في مسائل الخلاف في الشجرة البكرية بقره وفي الصخرة شاه
و قال ابو الهيثم دماها ولم يرق وقال ابو زرارة عن ابي بصير عن محمد بن طهم
شجر الحريم وروى الكوفي وجب البقرة الضحايا بالسياب والكتب مطلقا عن
احمد بن محمد بن الحسن بن سعيد بن فضالة عن ابي جعفر عن ابي الحسن
خالد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في الحديث شاه وفي السبا والبقرة
بقرة وروى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
في يوم كذا وكذا ولا يستطيع ان يترفع الشهاب او يلبس شجر بقره في يوم
الخير روى في باب الزنا وان شئنا في الهندك وروى في باب الزنا
عن الهندك ان عبيد بن مصعب قال ان عافاه الله فخرج ما شيا فخرج المستحب
ان يدعى بقره كعب الشاه في سبعة وثلاثين موضعاً في قتل الطهي

من غير هذا القول ما رواه
محمد بن الحسن بن علي بن همام

يدعي

لا يثبت له

شعير

بالأفعال المتقدمة المشهورة وكذلك الحكم في العلب والارنب من المحل في الحرم
ومن الحرم في المحل ومن الحرم في الحرم كمن في الحرم مضاعف على الحرم
وإذا فقا الحرم عيني الطير مما أو كسره أو رجليه وجب عليه في كل واحد من
هذه الأقسام الثلاثة شاء وحكم الحاكم الحكم البطلان في الحرم في المحل فاما في الحرم
فوجب عليه في الشاة درهم واما في المحل فوجب عليه في الحرم درهم وإذا أكل الحرم
بابا على حمام من حمام الحرم وفراخ وببيض فملك كاره عليه عن كل طير شاء وعن
كل فرخ حمل وعن كل صفة درهم فان أكلها قبل أن تحرم كان عليه كل
درهم وعن كل فرخ نصف درهم وعن كل صفة ربع درهم وإذا أكل الحرم حماما
من حمام الحرم وجب عليه شاة إذا رجع فان لم يرجع عن كل طير شاء على ما ذكره
الشيخ أبو الحسن علي بن بابويه في الرسالة وقال الشيخ أبو جعفر في سب وملك أحدا
ذكره خبر أسند فاما السم الغدقي كما لا ينعقد في كتاب اللعان والبدن
والنفقات فقال ومن يفرح من الحرم كان عليه شاة وإذا أوقد جماعة من الحرم
نارا فوقع فيها طائر فإن لم يكر صدق ذلك وجب عليهم كلهم شاة واحدة وإن
صدق ذلك وجب على كل واحد منهم شاة والحرم إذا أكل من غير السب أو اللعان
في ناسه في كسر النعام كان عليه عن كل صفة شاة فان لم يجد صفة فاعلى عشرة
مسكين كل مسكين من طعام فان لم يجد طعام فلا ربح له ربحه على من أكل

فعله

حرم وهو واقفي عن الحرم والحرم إذا وجب عليه من ذوقه ولم يجد
وجب عليه شاة وإذا تقدم الجنب في فصل ما يجب فيه العدة وإذا
استوى محل الحرم سقن نعام فأكله الحرم وجب على الحرم عن كل صفة شاة
وعلى المحل عن كل صفة درهم جازبه خبر صحيح فاما الأرباب فلا يجب فيها
وإذا شرب الحرم في الحرم لبن طيبة وجب عليه شاة ودمه ليس كذلك
ورب الجنب فيقيد بالحرم رواه صالح بن عبد الله بن عبد الملك
عن أبي عبد الله عليه السلام وفي النهاء أطلقه سحبا أبو جعفر وإذا ذبح
الصيد وجب عليه شاة إذا كان ما يجب عليه شاة لأن في الحرم الحرم
منه القول بهذا لأنه عليه قال في محرم أكلوا صيدا فعليه شاة
شاة يدل على أنه ما يجب فيه شاة وفي النهاء أطلقه سحبا أبو جعفر وإذا
كسر الحرم سقن حمام ويد تحرك فيه الفسخ وجب عليه عن كل صفة شاة
جاء به خبر صحيح وقال ابن أبي عمير كتب عليه رجل فأن لم يكن يد تحرك فيه
الفسخ وأصابه في المحل كان عليه عن كل صفة درهم وإذا أصابه في الحرم
كان عليه عن كل صفة درهم وربع درهم وإذا أصابه محل في الحرم كان عليه
ربع درهم وإذا أكل الحرم الغطاء أو الجمل أو الدجاج وما أشبه ذلك
في الحرم وجب عليه من كل واحد درهم من السجرات فان لم لها في الحرم كان عليه

وليس عليه في كسرها
فعله

ثلاث وان قبلها حمل في الحرم كان على رجل واحد واذا قبل الحرم فخرج الحرام في
 الحرم وجب على حمل فان تم في الحرم كان على رجل نصف درهم فان لم يتم
 في الحرم كان على نصف درهم واذا قبل الحرم الضب او اليربوع او القنفذ
 وجب على جدي وقال ابو الصلاح حمل من قبل السدا لم يردوه كان على كثير
 على ما رواه داود بن ابي زيد القطايع عن ابي سعد الكاكي عن ابي عبد الله
 واذا كسر الحرم سقط القطايع او البيع ويحرك فيها الفرج وجب عليه
 كل نصفه محاضر من اللحم وقال الشيخ ابو جعفر في مسال الخلاء وكبار من
 النعم بما به ضمير صحيح فان لم يكن قد تحرك فيها الفرج كان على ارباع الفهم
 في انما بعد البيض فما سمح فهو هكذا لست اسمع واذا قبل الحرم الجراد
 الكشمش الممكن من الاجتران من قبله وجب عليه شاة وفي قبل الجراد
 واذا اكمل الحرم الجراد الكشمش وجب عليه شاة على ما ذكره في النمار وفي الفهم
 على خير من وجوب هذه الشاة وقال ابو طاهر بن كل جردة واحدة وعشرين
 واذا لم يمكن من البدنة او البقرة الواحدة على الجاع قبل طواف الزيادة وجب عليه
 شاة جاء به خمر صحيح واذا لم يمكن من البدنة او البقرة الواحدة في النساء
 بالنظر الى غير اهله وجب عليه شاة واذا تفقدت البدنة الواحدة على الحمل
 الذي وطأ منه وهي محرمة بانه وجب عليه شاة واذا لم يمكن من البدنة

السبع
 احله

وجب

وجب عليه شاة على ما اقول من فان سها فشرهوه لم يكن عليه شيء او لم يكن
 واذا قبل الحرم اهله فشرهوه وجب عليه شاة واذا قبلها قبل ان تقطر وجب
 عليه شاة واذا قبلها قبل ان تقطر هو وجب عليه شاة في المهدى صبيان
 صحيحان واحد على باب السبي والاخر في باب الزاوات من فقه
 الحج واذا فرغ من طواف النساء وقبل اخره قبل ان تقطر في طواف النساء
 وجب عليه شاة جاء به حديث صحيح رواه الحسن بن سعد عن صفوان
 عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام وذهب المعتمد الى ان
 وما ان اشرت ذلك وان اركبها ثم عهدا لك واذا لعب الحرم
 فامني وجب عليه شاة كذلك ورد الخبر بقوله بالامنا واطلقت ذلك في
 جعفر في النمار واذا قبل الحرم اطفا ردي جميعا وجب عليه شاة واذا
 قلم اطفا رجليه جميعا في مجلس اخر كان عليه شاة فان لم اطفا رجليه
 ورجليه جميعا في مجلس واحد وجب عليه شاة واجد وفي كل طرف اطفا ر
 عليه مد من طعام الى ان يلعغ عشرة فاذ الملعغ عشرة منها شاة وكذلك
 اطفا رجليه واذا انقضى الحرم لتعليم طفر فقله المسنن في ادمي اصبعه
 وجب على المفتر شاة واذا اكل الحرم راسه لم يذبح وجب عليه شاة او الصد
 على سنة ما كان ككل سكن عدان من طعام وصيام ملائكة خير في ذلك

اخرى
 غيره

من سجد جمعا عن علي بن محمد عن ابي جعفر الجواد عليه السلام وروى سجد
 مع وجود حاجتهم وعدم ما يخرج من الوصف عن كثافتهم احمد بن محمد
 عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن جعفر بن خنار عن
 ابي عبد الله عليه السلام وروى جعفر بن محمد بن سنان عن ابي بصير
 الوصف على كل حال ولا يجوز مع المصنف الا الجلد والورق وسع الطب
 بالتمويه قال السج في النهاية وذهب في الاستبصار الى جواز مع الكراهة
 بل على ما اختاره ما رواه الحسن بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح سج الميراث في السج
 واحد من ان الساج بايس والطيب رطب فاذا بصر نقصت أو التمرة تستقبل
 من غير اضافة شيء اليها واشراط القطع في المال على قول الشيخ في النهاية وسماه
 الخلاف وصاحب الوسيط والصحيح انه مكروه وساق السج الوصف في
 الهندية ووجه المصنف في المصنف وهو اختيار ابن ادریس وسع الملائمة
 وهو ان يسجد في التمر ويحوز في التمر وهو التخلية يكون في
 دار انسان اخر والمخافة وهو ان يسجد في المصنف وسئل الشيخ
 بالشيخ قبل جصاها وسع ما لا يضبط سلا وسع السلم يجوز الاجتزاع
 وسع الحفر بالحنس فان كان او يوزن مفاضلا فاما ما ساء عن الجوز

افهم

والاستعداد

دركه

لا يراه

فذلك

ذلك نقدا لا قيمته وسع المصنف الشعر مفاضلا نقدا او قيمة وروى
 الشيخ الحنف في المصنف والسج الوصف في النهاية وصاحب الوسيط
 بذلك مداه اخبار صحيح وقال جماعة من اصحابنا يجوز ذلك وهو اختيار ابن ابي
 وسع المصنف الشعر من ثياب من نسيه وسع ما كان او يوزن او يبعد جذا
 ويسجد في المصنف والفضة بالذهب من غير مفسد في مجلس السج قبل ان
 يفرقا وسع الغنم ليم الغنم فان احلف الحنسر جاز ذلك وسع المصنف
 نفسه وما ساء عدد مفاضلا نفسه وسع النخس وهو ان يزد في السلعة
 ما لا يرغب فيها بل يواطيه صاحب السلعة على ذلك قال بعض اصحابنا لا يراه
 وفي انقطاع هذا البيع وصحة خلافه وسع نفسه يجوز الاجل فان ذكر
 الحنف كذا عاجلا وكذا اجل بعد فصح السج في المبسوط الى السج حنف
 باطل واجازه ابن ادریس والصحيح ان لا يقل الحنف في اجلا الا على وجه
 قال السج في النهاية وروى به جعفر بن احمد عاروا السكوني عن ابي عبد الله
 والاخر رواه ابن ابي عمير عن ابي بصير عن محمد بن محمد بن الحسن بن ابي جعفر
 وسع الدنيا لمن وسع حمل الحيوان وسع ما لا تقع الزكوة عليه وسع
 الاكلب الصيد خاصة اذا كان السج الفقير لا ايضا وسع كل بيت السج
 وكلب الحائط والصحيح انه لا يجوز سج من الكلاب الا كلب الصيد

اخباره

والبحر وسع البحر من سبل على سبل ولا من في سبل ولا من سبل على في
 فاما يبعد من في على في في سبل ما سبل من سبل اذا وطاه الاسا
 لانه يحيط عرقه بالنار جاء هذا الحكم حد ثمان صهيان في الشاه واليه وسع
 ما سبل من سبل وان اذا شرب سبل من سبل وسع ما سبل من سبل
 وجاء هذا الحكم حد ثمان في سبل من سبل وسع ما سبل من سبل
 والاعباب والبازي والصقروا على منها الصدق وسع سباع الوحش
 وما لا سبل من سبل لان الهند في سبل وسع ما سبل من سبل
 وسع ما سبل في الماس من سبل او سبل على الاحراق فالت قبل هذه وسع باب
 البحر الا الحز وما كل كلمة من سبل ما سبل وسع ما سبل من سبل
 الا باذن صاحبها وجاز لسبع وسع الاس في الضرع سوا حلقه من سبل
 وذهب السبع في الهامة الى النار طلب شامه اللان وسع ما سبل في الضرع وسع
 السبع مع هذا على خبره واه سماء وهو وافق وسع ذلك لم يسند الى احد من الامة
 ما لم يسلم وسع الصوف والنور والور قبل حرقه قال شري واصواف العير وحملها
 في عقد واحد وسع السبع على ما رواه الحسن بن محبوب عن ابيه عن ابي عبد الله
 عن ابيه علم وسع المسك في قاره وسع ما لا تحترق الا بالنار او الذوق قبل
 اختباره وسع السمك في الماء قبل صيده وسع الطهر في الهواء وسع تونس

وهو كذا ومما يستدل
 به في سبل وسع ما سبل
 من سبل

قبل صيده وسع الجلال قبل اعلام المشتري به او استغنى به وسع المعيش قبل ان
 العيب او سبل البائع من العيوب وسع السلاح على الكفر في حال الحرب
 وسع الدروع ونسبها في حال الحرب دون الحرب على كراهة وسع المعيش
 زيادة في منها لاجل الفتا وسع الخشب بشرط ان يخلع منها او يملأ وسع
 او الحمد بشرط ان يجعله من او يبيضا والصحيح ان هذا سبل لان
 لان لشي في المعاملات لا يلبس على الفساد فاذا ناع ذلك مطلعا من شرط
 على سبل او يظن انه سبل كذلك قال سبل وسع ما سبل من سبل
 وشبهه وسع الات الفار وسع الاصنام والماثلة للصلبان وسع لنب
 الضلال وسع النحر من الشيا وبالات وغرها قبل ان يبين وسع
 العذرات الا عذرة ما سبل من سبل وذوقه وسع الابواب واجاز لسبل
 وسع اوال الابل والبق والغنم ولا يحسب كل سكر والصفاء والسبع
 وسع ما اهل به لغير الله وسع الدم وسع لم ما لا سبل من سبل وسع سحر
 لا سبل من سبل لان ما لا سبل من سبل وفي هذا السبل من سبل وسع السم الا
 المحودة وسع الدود الادود والنور وسع النار وسع الخبز وسع سبل
 وشبهه وسع المانع اذا انجس الا الدهن بعد اعلام المشتري
 وسع السلف في سبله وعشر شاة الجبر والكم ورواها الى ان الجلود الحنطة

المشتري

كراهة

حاشا

اصحاب كتاب العلق رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن وهيب بن حنبل
 عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن رجل اشترى جارية فوالت عنه ولدا فأت
 الولد قال ان شأنهما باعها وان ماتت مولها وعلمت من موتها على انها كانت
 انها صغيرة اسطره حتى بلغ ثم يجر على فمها فانهات سفت في سائر الورث انما
 الله والحرث الاخر في باب من الحيوان رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن رجل اش
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام مثله والحديث الاخر في باب السراي رواه علي
 الحسن بن علي بن ابي طالب عن عبد الله بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 والصحيح انها شاع ولا ينظر بها لموتة لان هذا الحديث من ضعفاء اذا ما
 سيدها وعلمت ولم تخلف غيرها سعت وفي غيرها وسئل ما ذكر السبع في انما
 في باب السراي والصحيح انها شاع في هذا الصم لما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن
 عن احمد بن محمد بن الحسن بن سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن محمد بن
 ابي عبد الله عليه السلام قال ما رجل اشترى جارية فاولدها ولم يودعها ولم يبيع
 المال ما يودي عنه اخذ ولدها منها وسعت فادى عنه فقلت فيبعث ما عدا
 ذلك من من والالا واذا لم يكن لليب وارث يرثه جارية فلو لم يولد
 لغرمه وظلف ذلك الميت مقدار ثمنها او اكثر وجب غيرها من تركه واعتب
 واعطت بقدر المال ذكر ذلك الحسن بن ابي عوف في كتاب التمسك انما

كسبت

الى

ترك الخمار وخماره لادام في الحيوان اشترى جارية فوالت عنه ولدا فأت
 الخمار فوالت السبع والمستكر معا وخمار البائع يولد عن لادام اذا لم يقض
 ولم يقض المستكر السبع وروى الحسن بن محبوب عن محمد بن عيسى عن
 عبد الرحمن بن الحجاج عن علي بن عطاء انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن رجل اش
 ولم يقضه صاحب ولا يقض الخنز قال لا لاجل منها لادام فان مضى عنه والا
 فالباع منها باطل احمد بن محمد بن علي بن زيد عن زرارة عن ابي بصير
 فقلت له الرجل اشترى من رجل السباع ثم يده عنه ويقول حتى يملك يمينه
 قال ان جافتما عنه وين يلا لادام والافلاس لها احمد بن محمد بن ابي بصير
 مثله وخمار البائع المقض في يوم اذا لم يقض من لم يقض المستكر السبع
 رواه محمد بن احمد بن يعقوب بن زيد عن محمد بن ابي حمزة وعنه عن ذكره
 عن ابي عبد الله او ابي الحسن عليه السلام في الرجل اشترى الشاة الذي يمسكها
 ويتركه حتى ياتنه الخنز بما ان جافتما عنه من المذلة والافلاس له وهذا
 الحديث مرسل لا يثبت له وانما المعتمد في هذا الحكم على الاجماع وخيار
 بالعيوب في الكساح والمعاملات وخيار المبيعون فبناطها هذا في ايضا السبع
 وفسحه اذا لم يكن عالما بالغيث والجمادى الم سلم المستكر كل السبع او غيره
 بقدر الصنف ومن اشترى مائة نفدا فعلم بذلك ان البائع اشتراه مائة نفدا

له

سبعة

٧٥

من شئ في البيع ومن اخذها بالثمن الذي انعقد على البيع على ما ذكره السمع والمسيوط
 اخذها من اذ ليس وقال الشيخ في النهاية لو كان ذلك الجبل دية قال صاحب
 الوكيل وهو الصحيح يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه
 عن ابن ابي عمير عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عن ابي اسحق عن ابي بصير عن ابي
 ابل قال قلت له ان سجدت معك الى الاجل الذي اشتراه الله وان سجدت
 ولم تجز وكان للذي اشتراه من الاجل بدل لك الحسن بن محبوب عن ابي محمد
 الواسعي عن ابي عبد الله عن ابي محمد عن ابي اسحق عن ابي بصير عن ابي اسحق عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ما اخذها بالثمن الذي انعقد على البيع وليس له ذلك ومن شرط البيع ان
 يتطابق بين الطرفين في المنة والنية والرضا والقبول والاعراض
 الوصي في قول الوصية والبيع والوصية من المنة والنية والرضا والقبول
 الامتناع من مبطوعه على الوصي لقيام بها ولو كانت الوصية والنية والرضا
 بالحقوق وتزكها لا يجوز اخذها بل لا بد من رضا الكلاب الكلاب الكلاب
 والماشية والزرع والحري الامن في على في البيع والاشياء والاشياء
 وما يصلح للصدقة وجوارح الطير الا ما يصلح للصيد فيها وجميع ما لا
 تنكح للثمن من المسوخ والملاحم والاصنام والصلبان واللات العمار وملكت

لم يمتد

الفر

العن الا باذن مالكه والرضى الا باذن الراعي والرضى والرضا معا
 زوجها والتمتع الا باذن وليه والمباكن والدواب والادوات والادوية
 المخطوطة فيها لو حمله الانسان لم يلزم ما حرمت الله من بيعه ولو كان
 وموارثهم والاذان والافاقه والحكم من الناس وظل النصارى والاشجار
 والمخاطو والنظر لله والدراهم والديانير من الاجل المعلوم في
 سبعة عشر شئ مع السلف ومع الفقه واجاره الارض والغار والشرق
 الاشياء والدواب والالات والاولى اذا استأجرها القطع مسافرة
 او لغيره معلوم وانفاله والضمائم والمزارعة والمساقاة والمحقول لم يذكر
 الا بطلان النكاح وانما عقد البزيرة وعقد الامان العقود اللازمة
 الطرزين سبعة عشر بعد البيع بعد المفقود الا بطلان وانقطاع الجوارح
 والمساقاة والضمائم وانفاله برضا التغير الى المعسر العلم باعتبار
 المكفول بغيره والحوال بغيره المحال عليه اذا كان الشيء المحال به في نفسه
 المحال عليه وكان له مثل وانفق الحقان في المنة والنوع والصفة وكان
 المحال عليه لسان فان طرأ المحال عليه كان عسرا في حال الحواله كان محتملا ان
 يرجع على من اصابه انما لم يرض المحال عليه فذهب حنا الى جعفر في النهاية
 لا سطر وهو الصحيح واعتبر في مسائل الخلاف بغيره المحال والمحال المحال

الام

المزارعة

وبه قال مصنف الوصية وان كان من الصلح والهدية للولد الصغير والكبير
 المطلقة على طحال والكتاب المبرور ببلوغ المكاتب عن اداء ما عليه واطلقت
 الشئ في مسائل الخلاف فقال الكتاب لازم من جهة السيد حازه من جهة
 وعقد الخيرية لاهل الذمة وعقد الامان وعقد الدين من بين ما هو حازه
 في غرضه لاسلام اذ لم يكن جها مصلح وعقد البيع والرواية على اجمع القوف
 وبه قال الزاهد ريس وقال الشئ في مسائل الخلاف انه حازه من الطرفين
 العمود الخاتمة من الطرفين اي عشر عقدا الوعد والعارية والوكالة
 اذ لم يكن لو كملت احدا لها والشركة والمضاربة والجمالة والوصية لغيره
 بشئ من اهل الوصية لم قبل موت الموصي اليه في الموضع مما والهدية
 قبل البعض والبعض ما او البعض والعوض عنها فان مضى لم يضر
 او لم يعوض كان الرجوع بينهما الهدية لمن عدل وله الصغير من ذوي
 رحمه قبل البسطة خاصة فان مضى لم يضر الرجوع فيها لان مضى المقتضى
 ولد الصغير والبسطة في المجلس اذ لم ينع العقد بشرط تزول الخمار والبسطة
 مدة الخمار لا تفسد البائع والمستري عا العتق واللازمة من طرف
 حازه من طرف اخر احد عشر الذهب لازم من جهة الراجح حازه من جهة
 الميراث وسع الحيوان في مدة الدلالة الا ان لم ينع البسطة بشرط تزول الخمار

الم كثر الزم

فاما الرجوع فيه من اهل الذمة
 الصغير ما كثر الرجوع فيه

لارم

لازم من جهة البائع جانبا من جهة المشتري عالم مصنف المشتري فان مضى
 لازم البسطة وفي هذا المصنف الى انه حازه من جهة البائع والبائع الاول لان
 الاختيارية البسطة وضمان المتبوع لازم من جهة الفاضل والمقصود له حازه
 من جهة المصنوع عنه جانبا من جهة المصنوع له والمحو على غير الملقى
 اذ لم يكن الحاصل عالما بحاله لازمه من جهة المصلحة حازه من جهة المصارف
 فاما الحال عليه فقد تقدم الخلاف فيه واذا حدث في الرقيق في مدة
 الشئ من حين عقده البسطة حتى او جازم او يرضى حازه البسطة جانبا من
 جهة المشتري ووز البائع واذا كان العيب باعاً وقبلاً من غير ان
 يعلم المشتري به فالبيع لازم من جهة البائع جانبا من جهة المشتري وهو
 من رده ومن الاعسان بارساء العيب او بعد ارضاء عالم مصنف
 فان مضى فيه فليس له الا الارض واذا باع شيئا بيمين
 من موهوب فظهر في التمسك لم يعلم بالبائع فالبيع لازم من جهة
 المشتري حازه من جهة البائع وهو مخير بين الرضا به وبين الفسخ وليس
 له ان يلزم المشتري بغيره واذا عجل المكاتب المبرور على اداء ما
 يجب عليه اذ او من حال الكتابة صارت الكتابة لازمة من جهة المكاتب
 حازه من جهة السيد وهو مخير بين فسخ الكتابة من الصغير واذا اوفى

الضمان

وشان من طحال اذ لم يكن ينفق
 عا لما كان لازم من جهة البائع

عده

انسان بعد من قبل الموصل له ذلك ثم مات الموصل فاجيبه
 لانه من جهة الورثة حان من جهة الموصل له وهو خير من الاخر والاول
 واذا اوصى له بالكثر من الثلث واجازت الورثة قبل موت الموصل
 الوصية لانه الورثة بعد موت الموصل وصلة من جهة الموصل له
 ذهب المفسد في المنفعة وسلا في الرسالة وان اورد في انهما
 لا يلزمهم الا ان يخرجهما بعد موت الموصل والصحيح ما ذهبنا اليه يدل عليه
 ما رواه علي بن ابراهيم عن اسحق بن حماد عن جرير بن محمد عن مسلم بن عبد
 الله عن رجل اوصى بوصية ورثته فهو وفاء جاز واذ ذلك فلما
 مات الرجل بقوا الوصية على اهل بيته ورواهما اقر وانه قال ليس يلزم ذلك
 الوصية جازية عليهم اذا اقروا بها في حياته وروى ايضا ابو علي الاشعري
 عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله
 الحوافر عن النسيان الكاح على الباب اربع واربعون الامة وان
 والبيت وان نزلت والتمه والتمه وارثا والاف وبيت الاخت ان
 نزلت واما الزوجه وارثت وطلبا لزوجها ولم يدخلها وبيت الزوجه
 التي دخلها وان نزلت فان لم يدخل بها حازلة العقد على نفسها واما جازية
 التي وطأها وازالت وبيتها وان نزلت وزوجه الابن على الابن حازلها

مفسرهم

قالا ان كان
 العتق

وبيت الاخت وان نزلت

الابن

الابن ولم يدخل بها وبيت الابن على الابن وبيت الابن على الابن
 وكذا مثلان من جهة الرضاع والرضاع الحرام عشر رضعه من لبن
 شهور برضاع امه او اخرى ويكون اللبن لم يخل بالابن وريته ويكون
 الرضاع في مدة الحولين فان اخل شي من ذلك لم يحصل الحريم وقال المفسد
 وسلا للحريم عشر رضعات والصحيح ما قلناه لان الاخبار به اكثر واعلم
 رجلا لا يضاف الى ذلك ان ذوا وطأ الرجل امه فبشبهه حرم على ابنته
 بالعقد وثلث الثلث اولى في حريمه اعلى اب الوالي في حريمه فبشبهه
 ولها على الوالي نظر المعقود عليها في العقد باس كانه على حريمه على
 العاقلة بداع دخوله بها سواء كان عالما بالحرمة او جاهلا به وسواء علم بانها في
 العقد او لم يعلم واعتبر في ذلك سلكا ان يكون العقد جسيما وهو حلال
 الاجماع يدل على ما اخبرناه ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
 اسه عن ابن عمر عن حماد عن الجلي عن ابي عبد الله قال اذا تزوج الرجل
 المرأة في عهد ما ودخل بها لم تحل له ادا ما كانا وجاهلا وان لم يدخل بها
 حلت للجاهل ولم تحل للاخر وروى في باب الزنا ذات كتاب الكاح
 في السهو الحريم ادا عند الدخول الحسن بن محبوب عن علي بن رباب
 عن عثمان عن ابي جعفر عن المعقود عليها في العقد مع علمه بالحرمة لم

وزوجه الابن على الابن
 فلو ان

الى الله فنفق منها ولا تحلل له ابدا والذي روى في هذا الحكم خبر من
 وسع ذلك في سند سهل بن زياد وسهل ضعيف روى محمد بن
 عن عده من اصحابنا عن سهل بن زياد عن يعقوب بن يزيد عن
 اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خطب رجل المدة فدخلها
 قبل تسع سنين فزوجه فم تحلل له ابدا والصحيح انها لا تحرم ويحل
 على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم الحارثي عن محمد بن النعمان صاحب
 الطائفة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ففقه جارية
 امه فزفها فزوجه فم تحلل له ابدا والظاهر ان كان فزفها فزفها
 قبل ان يتزوج تسع سنين فزوجه فم تحلل له ابدا والظاهر ان كان
 الفلاني يحرم نكاحه في حاله ووزجها في حاله وعشرون التي عقد عليها
 العدة جاهلا بالتحريم ولم يظلمها والى عقد عليها في حال الاحرام جاهلا
 بالحرمة والى طهار روح واخت زوجته ما دامت الزوجة في حال الوأخت
 امه التي وطئها ما دامت الموطوءة في ملكه وبنت زوجته التي لم يوطئ
 بها والامه اذا كان له زوجة من الابن المدة فان عقد عليها فزفها
 المدة لم يفسد فيه وقال الشيخ في التبيان وهو احسار اراد يفسد وقال الشيخ
 في التبيان انما فزفت المدة العقد فم تحلل له ابدا فزفها ما رواه محمد

عن

فانما بعد ما كان
 امضا وكذا

يعقوب

يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام
 الا تزوج المدة على الامه ولا الامه على المدة ومن زوج امه على حرة
 فكناحه باطل وروى صالح بن سعيد عن علي بن ابراهيم عن يعقوب بن
 عن منصور بن عازم عن ابي عبد الله عليه السلام ان زوجته ان وضعت
 بفعله لا يفرق بينها وبينه على النكاح الا في هذا امر من اهل
 بالخير الا في اولي والحرة اذا كان له زوجة امه الا ان علم المدة بملك
 وترضى وبنت اخت زوجته الا برضا زوجته وبنت اخت زوجته
 الا برضا زوجته والثالث من الاماء على الحر والحامسة من الحر على
 الحر والثالث من الحر على العبد والحامسة من الاماء على العبد والامه
 اذا اشتراها قبل استبراءها اذا كانت من ذوات الجيف واليهود و
 النصارى من نكاح الدائم فاما نكاح المدة فانه من المحرم والمشرية والثالث
 وابنا وسبعة والخامس في القبل حتى تظهر من طهرها دون تسع سنين
 تطلقها وزوجته وامه المدة فم تحلل له ابدا وكان الحوطي يفتي
 بنسب الفروج سلا عشرة البكر وذوات الدنن وذوات
 وكريم المولود والولود والبن ماء والخمس الشعر والسم العجول
 المربوعة والطيب البيت وطيبه ربح الغم وطيبه الكلام والمواظقة

جاء عن

عن ابي بصير

خبر

الودود

دمه بالانوار

مجنوناً فلا يجوز لنفسه وإن جامع زوجته الحامل قبل أن توضع للصلوة
 ولو جامع وتزناه زوجة لأخرى وإن جامع زوجته وجارته وتزناه
 صبي مقلته نورثة الزنا والجماع في الدبر وإن جامع على سقوف البيوت
 الكلام في جوارحه ونحوه الأشجار المنزهة وإن جامع في السقوف والمحي في ذلك كراهية الجماع لا بد من
 خمس أولها أن يملك من ذلك الجماع كذلك روي في كتاب من لا يخفى عليه
 وفي النهاية أطلع لانه نورث الحرس وكراهية النظر إلى فرجها في حال
 الجماع لانه نورث عم الولد كذلك روي أيضاً في كتاب من لا يخفى عليه
 وفي النهاية أطلع لانه نورث العم وكراهية الغزل إلا عن غير الاستمنع
 بها والمرضعة والعقمة والمنسوبة والبدوية والسليطة والمجنونة والمولودة
 من الزنا والثرائية يجب حملها مثل عليانته من نزع ولم يسم مهر أو ذكر
 بها ومن غصا امرأة على فرجها ويجب حملها مثل العقل أيضاً ومن أنفق كرا
 باصبعه ويجب انصاع النهر العزير والسم إذا تزوج على غير الحال لم يملكه
 على أصح القولين فيه قال الشيخ أبو جعفر في مسائل الخلاف وحضف الوسم
 وإن لم يرس قال الشيخ أبو جعفر في النهاية والمفرد في المنفعة والصلح
 وسلام وجماع من أصح ما يكون إن كان باطلاً ومن شرطه في حال العقد
 أن لا يكون لها مهر عليه صحيح العقد ونورته مهر المثل ومن زنا الصبي لم يمسح

منه

من زنا المجنونة ومن زنا قنبره العبد الاسلام بها حلالاً بالتحريم
 لانه يملك في ثمانية مواضع إذا تزوج الرجل عبداً باستئنه للمهر
 المهر ليس بالبيع بلان جعل الجارية شاة من مال وإذا تزوج الرجل أمة
 ماله لها بالخدمة وأخا الزوج الشيخ فتع ولا مهر عليه وإذا فسخ المهر
 نكاحها عيب في الرجل قبله خوله بها فلا مهر لها عليه إلا العتق فإن لها
 مهر نصف الصداق والخصي فإن لها مهر الصداق كلها دخل الخصي بها
 أوله يملك على ما رواه الحسن من عبده عن أخيه الحسن عن زرعة عن
 عن سماعة عن أبي عبد الله عن أنس بن مالك عن أبيه عن زرعة عن
 منها وأخذ المدة منه صداقها ووجع ظهرها كما دس نفسه وروي
 في باب المهر صحيح صحيح أنه إذا دخل بها لم يكون لها مهر وقال زرارة
 لا دليل على صحة الزاوية روي الحسن بن محبوب عن علي بن زياد
 عن أنس بن مالك عن أبيه عن أحمد بن محمد عن أبيه عن أنس بن مالك عن
 المهر وقال زرارة في الرسالة عليه نصف الصداق وإذا طست المرأة
 نفسها وبها عيب مردوب النكاح وأخا الزوج صحيح نكاحها فصح ولا
 مهر عليه وإذا تزوج الرجل ولم يسم مهر أو طلقها قبل الدخول فلا مهر
 بل يجب عليه أن يتعها على قدر حالها فإن دخل بها كان مهرها مهر نسائها

فان كانت قبل الردة لم يلزم لها النكاح لانها لم لا يصح ان يجزى لها
عليها وانه من غير ان يكون من عبد الله عز وجل في حمله عن زيد
الشام عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يسم لها حملا
ومات قبل ان يدخل بها قال هي منكم المطلعة واذا تزوج الرجل من على حكم
او حكمها وجات الرجل والمدة قبل الدخول بها وقبل ان يحكم لم يكن لها
المهر وكان لها المهر واذا تزوج المهر في مهر وجات قبل الدخول
بها فله مهر لها ولا ميراث لها منه واذا مات بعد الدخول كان لها المهر
والميراث واذا ارادت المدة قبل الدخول بها انسخ النكاح منها وت
الزوج ولا مهر لها عليه وروى في باب جدود الزنا احمد بن محمد
البرقي عن عبد الله بن الحنفية عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال
عليه السلام قال في المدة اذا تزوجت قبل ان يدخل بها قال يفرق بينهما ولا ميراث
لها لان الحديث كان من قبلها وقال السج في النهاية ليس له ردها وان
رجع عليها بالمهر ليس له فراقها الا بالطلاق نزل النكاح
وعشرون الطلاق البائن والموت واللعان والردة من الرجل عن
قطرة قبل الدخول المدة وبعد الدخول بها والردة منها على غير قطرة قبل
الدخول بها على كل حال والردة منه بعد الدخول بها ولم يسم حتى

الدين

العدة والردة من المدة قبل الدخول بها سواء كانت عن قطرة او غير قطرة
وان كان بعد الدخول بها واصرت على الردة فهي زوجة مرتضا ولا شيء
ولا نفقة لها عليه وان لم تصر ورجعت الى الاسلام فالكاح ثابت فيها
وفسخ المدة عقد نفسها او عقدت اخيها اذا تزوجت اخيها
وبيع العبد والامه او بيعها معا اذا الميراث المشتري او البائع او ارثا
على الكاح وفسخ المدة ولم يسم له الرجل حتى يفسخ عدتها منه اذا كانت
فدية فان كانت فدية للميراث كان العقد الاول ولا يفسخ الكاح وبقي
احد الزوجين عقد الامه اذا اخارت فسخ كاح زوجها او عبد الله
اصح القولين وبه جاء حديث صحيح وتلك احد الزوجين الاخر فان كان
المالك هو الزوج لا يفسخ الكاح والا لم تحل له حتى يعقده ويترج به
وقد ثبت الرجل زوجة الصماء والمختصا سواء دخل بها او لم يدخل بها
ولم تحل له بعد ذلك ابدا وفسخ المدة نكاح نفسها او نكاح الامه اذا تزوج
بالامه عليها واخبر الجرح الفسخ فان اذنت قبل الدخول ارضت
بعد لم يكن لها فسخ وطاخير وفسخ المدة نكاح نفسها خاصة دون كاح
الامه واذا تزوج بالبحر وعنده امه هي زوجة وهي لا يعلم ذلك فان
قبل العقد ان له زوجة او امه او رضيت بعد العقد لم يكن طافح ولا يبار

وكذلك الحكم اذا كانت زوجته يهودية او نصرانية وزوج حرة مسلم رواه
 في المذهب في باب الزناوات من الطحاوي محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
 ابيه عن ابن محبوب عن عمار بن رباب عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
 وصحح الحر ككاح الامة اذا تزوج بها ولم يعلم بانها امة قبل العقد او تزوجها
 بعد فان علم او رضى فلا خيار له وذهب الشيخ في مسالك الخلاف الى انه يزوج
 باسرة على انها حرة فحدثت امة ان العقد باطل وصحح الحر ككاح العبد كذلك
 وصحح ككاح النسيء الذي تزوج بها على انها حرة فحدثت امة وصحح زوجه العتق
 ككاحه اذا كان العتق قبل العقد او رضى به بعد العقد فان حدثت العتق بعد
 الدخول بها لم يكن لها خيار ولا فسخ وان كان قد دخل بها فلا خيار لها
 وصحح زوجه العتق ككاحه اذا لم يكن مالها به قبل العقد او رضى به بعد
 العقد فسخ وزوجه المحبوب كذلك وصحح زوجه المحض ككاحه اذا كانت
 الحنة بقبول العقد سواء عقلاء او اطفال او لم يتلقوا اولم يتلقوا فان حدثت الحنة
 بعد العقد وكان عقل فان الصلوات كان على وليه بطلانها منه فاعا
 المحضونة فان كانت الحنة ما بعد العقد ولم يعلم او رضى بها بعد العقد ولم
 الفسخ وان علم بها بعد العقد او رضى بها بعد العقد وليس الفسخ فان كانت
 الحنة ما بعد العقد وليس الفسخ ككاحها وانما تبين منه بالطلاق وصحح الحر

ككاح

ككاح من انتهى الى قبله ولم يكن منها على ما قال الشيخ في النهاية وورد في بعض
 لم يسد الى عام وقال الشيخ في المسوط الاقوى انه لا خيار لها وهو الاصح وهو
 احتياطاً لا درس فسخ الحر ككاح ثمان وحق الرق والرقا والقربا والعقلاء الغفاه
 والمجنون والمجذوم والبصاء والعياء وور المحض عمن اصحابنا بذلك والعقلاء
 والمجذون في الزنا وذهب الى السج المنفذ وادب الصلح وسلا وذهب الى
 النهاية الى ان العتق ترد دون الحرة العتق عشرة لثلاثة اقل وقرئ
 واحد وقرآن اسان وقرئ واحد وقرئ مضاف الى العتق واحد وقرئ واحد
 وقرئ واحد وقرئ واحد وقرئ واحد وقرئ واحد وقرئ واحد وقرئ واحد
 ووضع الجارية في ثلثة اشهر وقرئ واحد وقرئ واحد وقرئ واحد وقرئ واحد
 الحرة المدخول بها سواء كانت محض في الشهر مرة او مرتين او ثلاث مرات
 وعقد الموطوءة ملك النكاح اذا اعتقها سيدها وعقد الامة اذا اطلقها زوجها
 طلاقاً ثم اعتقت قبل خروجها من العدة وعتق المملوك عنها زوجها ثم عتقه
 اذا كانت حرة مع الدخول بها اذا حارب ولم يزل عليه وعقد اخص الزوجية
 اذا عقد عليها شرط لم يأتها بها مع الدخول بها اذا كانت حرة وعقد الام كذلك
 وعقد من اخلت على غيرها فوطاها اعتقاداً بانها زوجة اذا كانت حرة
 واماً الا ان فعد سح اذا كن من ذوات المحض لم يمتنع ما بعد العتق

اجتماع الدخول بها سو كانت حرة او امه وعده الامه اذا اطلقها زوجها وعده الم زوج
 وبنيت الزوجه وعده من اذ دخلت على غير زوجها مع الدخول بها ايضا هو لا الجنس
 اذا كان لها ولو كن مزدوا ولا يحضر فان كن لا يحضر في شهر من حاضرت في الشهر
 يوما فاما القرو والشهر في جميعا فعدة من طهرها زوجها به والدخول بها وطاعت
 حصة واحدة بعد طهرها ثم اربع حضا يلحق منها الى حصة سنة او شتم
 فانها اعتد بعد القرو المذكور شهرين واما القرو الواحد فعدة الامه اذا اشترت
 وكان سيدها الاول طها اذا كانت من فوات الحيض فان كانت لا يحضر في
 شهرين من حاضرت في الشهرين يوما واما الدلالة الاثني فعدة اثنى عشر
 المطلق الحرة اذا كانت لا يحضر في شهرين من حاضرت وعده الموطوءة تلك
 اذا اعتنق سيدها وكانت لا يحضر في شهرين من حاضرت وعده الامه اذا اطلقها
 زوجها طهارا فارجعها ثم اعتقت قبل خروجها من العدة اذا كانت لا تحضر في
 شهرين من حاضرت وعده المسترابة المطلق الطلاق فعدة اربعة اشهر وعدة
 المرأة اذا كانت لا تحضر الا في الحائض شهرين او في اربع سنين حصة واحدة وكان
 عاده طاهره فان كان عاده غير ذلك وحضها طاهره فعدة اربعة اشهر وان
 كانت ذكرا طها عدت بشل زمان فوطاها الاستفاضة وعده طهرها
 زوجها وعدها فعدة اربعة اشهر من حاضرت فان كان منها

لكن

لكن فعدة عليها وعده من كان طها عاده في كل شهر او شهرين مرة واحدة
 ثم نعت عاده فعدة اربعة اشهر من حاضرت في كل اربعة اشهر او اربعة اشهر
 على ذلك مرة واحدة ثم نعت عاده فعدة اربعة اشهر من حاضرت في كل اربعة اشهر او اربعة اشهر
 ونعت الزوجه واخذت الزوجه من اذ دخلت على غير زوجها على ما قدم اذا كان
 وكذا لا يحضر في شهرين من حاضرت واما الحصة والاربعون يوما فعدة اربعة اشهر
 السبع الداني فعدة اربعة اشهر من حاضرت وكان سيدها وطها اذا
 كانت لا تحضر في شهرين من حاضرت واما الاربع اشهر وعشرة الايام فعدة
 شهرين من حاضرت في شهرين اذا كانت حرة غيطا على سو كانت حرة او كيفة
 شتم ما او عشرة اشهر بما سلمه او بموعدة او بغيره وقال الهند وسلامه
 المتعنت بها اذا مات عنها زوجها شهرين وثمانه ايام وعده الموطوءة زوجها
 عن طهر سو اقل في المال او حرة ولم تقدر على عدته من يوم ارتداده
 عده الامه اذا مات عنها سيدها وكان بها طها عاده اربعة اشهر سو كان طها عاده
 او لم تكن وعده الموقوف عنها زوجها فعدة اربعة اشهر الى الامام وشقيقت
 برفع خبره في الاطلاق اربع سنين او اربعة اشهر من حاضرت في كل اربعة اشهر او اربعة اشهر
 وخمس ايام وعده الامه اذا مات عنها زوجها ولم يكن لها ولد من سيدها واما
 وضع الموطوءة المطلق سو كانت حرة او امه ولو كانت بعد الطلاق المطلق

واما بعد الاجلين فعدة الحامل اذا ساء زوجها وجعلها ان وضعت قبل
 اربعة اشهر عشرة ايام تحت الاربع اشهر وعشرة الايام ولم تضع صبيته
 حتى تضع ولو كان بعد ستة اشهر الى تسعة اشهر واما التسعة اشهر فالرخص
 بالمستتراب العدة اليها تسعة اشهر والدخول الحرام وعشرون عن الموقوف
 عنها زوجها وعدة الطالبة المائنة للحرمة وعدة الطالبة المائنة لسلامة
 حرار وعدة الحامل فان رجعت فتمت اقله كانه الرجوع في بعضها فان
 الحامل قبل ان يولد المارح طاروا ذلك ان كان الحامل بعد طلقين وعدة
 المباشرة لذلك وعدة الصماء والحرسا اذا حرمت عليه بالطلاق ابداء وعدة
 التي وضعت زوجها لغيره الصغيرة الرضاع الحرام وعدة العاز وعدة التي اكل
 منها زوجها عن فطره وعدة المرأة اذا تزوجت لغيرها ونكحت لغيرها واخارت
 النسخ لكاح نفسها وفي هذا النسخ نظر للحمل الذي وعدة بنت الاخ او بنت
 الاخت اذا نكحت غيرها او خالها لكاحها وقد روي ان كاحها باطلا وسيا
 الجارية وعدة من نكحت كاح زوجها بعيب يوجب ردها ونسخ زوجها
 لكاحها بعيب يوجب ردها وعدة الامه اذا بيعت او بيع زوجها اذا اخارت
 باع او اشترى ونسخ كاحها وعدة الحرة اذا تزوجت بائنا اخارت ونسخ كاح
 نفسها وعدة الحرة اذا تزوج بها وله زوجها وادخلت الحرة ونسخ كاحها

وقد روي ان كاح الامه باطل وعدة الحرة اذا تزوج بها وله زوجها وهو له
 نصرا وعدة الامه اذا تزوج بها على حرة واخارت الحرة ونسخ كاح الامه
 وعدة الامه اذا اعقب واخارت ونسخ كاح زوجها وعدة من امرها بيدها
 باعها زوجها الذي هو عبده وجمع هذه الاقسام لما يحكي العدة بها مع العدة
 بالحرمة فان لم يكن هناك دخول فلا عدة الا الموقوف عنها زوجها وكذا
 العدة سواء دخل بها او لم يدخل روي محمد بن احمد بن يحيى عن ابن عمر بن
 الخطاب عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن علي بن ابي حمزة عن
 بنت الاخ والاخت على الوالحا لغيره وكذا كاحها باطل روي محمد بن
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن محبوب عن ابن ابي عمير عن ابي بصير
 عن ابي جعفر عن الامام من حملته بغير زوج عليها حرة مسلمة ولم يعلم ان له امره بغيره
 او هو بغيره دخل بها فانها ما اخارت من المهر وان غابت ان يتم مع اقامت
 وان غابت فذهب الى اهلها ذهبت فانها حاضة ثلاث حضرة او امرها بالامه
 اشهر حلت للزوج فقلت فان طلق عنها اليهودية او النصرانية قبل ان تنقضي عده
 المسلمة لعلها يسبيل ان ردها الى منزله قال نعم ووردهم في فصل اللات
 محرم لكاحهن في حال ختمهن ان من تزوج ما على حرة ونكاحها باطلا
 محب العصى في ثلاثة عشر كفار من اخطروا من شهر رمضان

الحسن

فانضوا حتى ان صاحب المال اعطاه اياه فلم يوافق اخذها له ولا قطع على الخبز ولا
ومن انكره بعد روجب الحرام ثم انكر قبل انكاره ومن ماتت عليه نفسه بالزنا فادعى الاكره
ومن زنا وهو قريست عن الاسلام وادعى الجمار اذا الاطالسيد لم يولد فادى
المولود ان يبين اكرهه على ذلك واذا اسحق المدة بخاربه وادعى الجارية
ان مولاهما اكرهها على ذلك وادعى الجارية الحد واذا وجد جارية على
فادعى الزوجية وانكر ذلك واذا وجد رجلان اورجل وعلام اورجل وامر
في الزنا واحد فادعى ان البرد اخرجها الى ذلك ومن كره عوى من ادعى عليه ان يدينه
نصف في المطم والمرب على ثلثه الظاهر بعد المنة من حين اقامة
نصفته الى الحاكم اذا امتنع من الطلاق او الكفارة من العدة عليها ومن اراد
فعل فعلا لوجب الحد والعسر والتعيا الى الحرم فما ينفق عليه في المطم والمرب
حتى يخرج فقاد بدو تمام على الحد والعسر ومن اسلم ولد اكثر من اربع زوجات
امران فحار منهن اربعاً ومن اراد ان ينفق ولم ينفق وامر على ذلك فحار وصق
عليه في المطم والمرب حتى يجهن ومن ادعى على غيره ان ينفق ولم ينفق ولا انكره
عزرو وضموه له في المطم والمرب حتى يعاون كره الجارية المبتلى ولم يخذ
المال فانه ينفق عن المبتلى ويضموه عليه في المطم والمرب حتى يموت على ما ذهب اليه
الشيخ وجات به احاديث رواه محمد بن سليمان بن ابي عمير وهو عاقل وروى عن

الحدود

الحدود احاديث تعارضها ووجب البيع المفسد لان العام مخير في قتل او صلح او طلق
بديه او نفيه وهو الصحيح لان الالبسة في النحر والمزني يجلد في البجن ويضرب اوتان
الصلوات ويضموه في المطم والمرب وروى محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن
من يدين عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله السلام في المدة على السلام
قال لا تقتل ولا تستخدم ضد من يدينه ويبيع الطعام والشراب الا ما سلك فيها
ويضرب على الصلوات فان باب فانها تقبل او تها وتخرج من الجحيم مواريث
عن خطرها وعزطره وهذا هو الذي يعوى في نفسه لانه قد جاز بالسوء مطلقا
وهو من النسي على الدولة والالتواء تجب ما قبلها وروى الحسن بن محبوب عن حماد بن
من احب ان اعز له جعفر بن عبد الله السلام في المدة اذا اراد ان يستقيت
بابت ورجوت والا فطرد في البجن وعنده قال حماد بن محبوب عن ابي عبد الله السلام
قال لا يرد المشتاب فان باب والاقتل والمكة مستاب فان باب في المشتاب
في البجن وهذا الجدل مطلقان وروى الحسن بن محبوب عن حماد بن محبوب عن
عاصم بن محمد بن حماد عن ابي جعفر قال فعلى من لم يوفى له الدية في البجن
كانت له انما سلمت وولدت لسيدها فلان ان سيدها مات وادعى لها
عشاها للسرقة على عهد غيرك فكت نهاريا متصرفة وولدت له ولدت له وجلب
بالثالث قال بعض فيها ان عرض عليها الاسلام فعرض فابت دعاهما اولد

رجلا

الانسان شامصيب وغيره في الدنيا على العاقلة وقال الشيخ المفيد في المنفعة
منه العاقلة بها على العالم ان كان له حال فان لم يكن له حال فلا بد له من حال ورجع
العاقلة بها على حال العالم ولم يصرح بكونه اذ لم يكن له حال فلا بد له من حال والى ذلك
حاشا للاجماع واما الخطا في شيه الجود فهو ان قصد الانسان ان يثبت له ما يثبت له
بحرث العادة به في المادى سموت او عالم الطبع غير بحرث العادة بحسب النفع
عند سموت ثم يجب فيه التدبر على العالم في ما له فاصد وذهب ابو الصلاح الى انها
على العالم ايضا وهو خلاف اجماع الامامية فاما العاقلة فقد اختلف فيها فقالوا ان
في كتاب حمل النفع العاقلة نوع العالم لا دون وقال الشيخ في مساله الخوارزمي
العاقلة كل علم صعب خرج من الوالدين والمولودين وهم الاخوة والاساقم
كانوا من حبيب ولم اوسر حبيب والاعام وابناءهم واعام الاب وابناءهم والمولودين
وبه قال الشافعي ومات من اهل العلم وقال الشيخ في التمهيد في شرح الخطا لم يزل العاقلة
الذين يرون دما العالم لو قتلوا لزم من لا يرون من دمه شاعرا على حاله وصار
ان لا يرض وقال صاحب الرصيد العاقلة من حيث الدنيا والدين والزوج والزوج
والذكر وقفت عليه من الاخبار بما يمكن ان يستدل به بما رواه امر محبوب عن مالك
رضي الله عنه عن سلمة بن يحيى بن عمار ان من لم يمتنع على العالم ان يمتنع على حاله
خطا وذكر انه من اهل الموصد يكتب الى عامل ما لم يصرح بالدين من اثاره الرصيد

الذكر

الذكر كعدمه في الكتاب لا يخرج من انما احد نحو ما في الحديث من ان لم يكن كذا
وكان له في ان يخرج من دمه وترايه من قبله في النسيب سواء انه لم يمتنع الرجل المذكور
من قبل ابيه على الدين والرجل المذكور من قبل ابيه سلفه الذي لم يكن له الاب
من قبل ابيه الزم الرجل المذكور من دينه الذي في ان يمتنع وان لم يكن له ابا من اهل
الموصل من ولد عباد وزعموا الدين وسلفه في ان يمتنع وان لم يكن من اهل
الموصل فردوا في ان اولادهم والمودى عنه وروى الحسن بن محبوب عن حماد بن سالم
عن زياد بن موهب عن الحكم بن عتيبة عن ابي جعفر عليه السلام قال احكم اذا كان الخطا
من العالم والخطا من الخارج وما كان يدعيه اهل البيت من الخطا على اولادهم
من ابيهم من قال لا وكان العالم والمخرج قروا فان كان من اهل البيت
اولاد القروى وروى محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسن
عن ابي جعفر عليه السلام في رجل قتل عمه ثم قتل له عمه ثم قتل له عمه ثم قتل له عمه
لهما القتل منه والاولى من الاقرب فالاقرب وروى الحسن بن محبوب
عن احمد بن الحسن المشي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان ابا عبد الله عليه السلام في
رجل قتل رجلا من اهل البيت ثم قتل له عمه ثم قتل له عمه ثم قتل له عمه
والاقرب فالاقرب فالاقرب فانه لا يظلم امر مسلم وروى جعفر بن محمد
عن روه عن احمد بن محمد عليه السلام انه قال في الرجل اذا قتل قتل يخرج الى

عصية

اولها الغفران من الله ان الله على رفته فان لم يكن له عاقبة في الدنيا لم يست
 المال ومن اراد الحق ما رواه الحسن بن سعيد عن النضر بن عاصم عن محمد بن
 عن ابي جعفر عليه السلام قال في امر المؤمن عليه السلام في المرأة اعقب بطلا
 استيت ولا يطالب في الحق ولا يعصبنا الذين يعملون عنادون ولا
 وعنه عن الحسن بن سعيد عن عاصم بن محمد عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام
 قال في امر المؤمن عليه السلام في بطل حر بطلا استيت ولا تقوى الذك
 اعقب ولسر له ولهم وفي المولى وترك مالا فحق في امره ناس سواه
 والعصبه فقال في امره للعصبه الذين يعملون اذا من حرم
 يكون في قول وامر الله في جميع انواع القتل المذكوره قال في ثار او شرف
 الاف درهم اوها ساطع او ساطع او اوقاف من الاشياء او ما من الاشياء
 ويختلف اسنان الابل في اختلاف انواع القتل فكل واحد من هذه الخمسة
 من مسان الابل وان كان خطا محضا فمئة وعشرون بنت فحاض وعشرون
 بنون ذكر وبلاتون بنت لبنون وبلاتون جده وبه قال الشيخ المصنف في المنفعة
 والشيخ ابو جعفر في النهاية وسائر الخلاف وابو الصلاح في الكافي وسائر
 ما به حديث صحيح رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن الحسن عن ابي عبد الله
 برستان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال امر المؤمنين على الله

عن ابي عبد الله

الخط

الخطا عبد الله ان يسل السوط او العصا او الجواز ذلك فخطا وهو عليه
 الابل منها الربون خلفه من ثيبه الى ازل عامها وبلاتون جده وبلاتون بنت
 والخطا يكون فيه بلاتون جده وبلاتون بنت لبنون وعشرون بنت فحاض وعشرون
 ابن لبنون ومحمد بن عيسى عن الورق عامه درهم وعشرون ذنابا ومن الغنم مائة
 ما بين الابل عشرة شياه وروي علي عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام
 عن العلان فمئة عن ابي عبد الله عليه السلام انها خمس وعشرون بنت فحاض وخمس
 وعشرون بنت لبنون وخمس وعشرون جده وخمس وعشرون جده والى ما
 بضمه هذا الخبر ذهب محمد بن الوكيل والعلان الجوز الاول الى ان محمد بن
 ومحمد بن صالح سعدان والضا في الجوز الاول بعينه في الخلاف وان كان العلان
 خطا شبيه الجوز فمئة ربون خلفه ثيبه الى ازل عامه وبلاتون جده وبلاتون بنت
 لبنون على ما رواه عبد الله بن المغيرة عن النضر بن عاصم عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله
 تقدم وروي احمد بن محمد عن ابي جعفر عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 انها بلاتون جده وبلاتون بنت لبنون وبلاتون جده وبلاتون بنت فحاض وعشرون
 وروي علي عن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن العلان فمئة عن ابي عبد الله عليه السلام
 انها مائة وبلاتون جده وبلاتون بنت لبنون وبلاتون جده وبلاتون بنت فحاض وعشرون
 وقال الشيخ المصنف في المنفعة وابو الصلاح وسائر الكتب في الخطا مائة وبلاتون

وقال ان راسه في حكمه وهو من جنس الناقص وقال مصنف الوسيط في كل حد ثلث
 دية الجفت وفي اشغال العشرة جميعا الدية الاسديها في الاشغال منها نصف الدية
 وفي كل واحد من الدية وفي الاعلن ثلث الدية وفي كل واحد منها السبع وهو المذكور
 في كتاب طريف وبه قال السبع المقتضى والمنفعة والسبع ابو جعفر في الثمانية وسئل
 الرسالة وقال السبع ابو جعفر في الموسط في الاربعه الاعفان الدية كاملة وفي كل حد
 مائة وخمسون دينار وقال في ارضاروكا جابنا ان في السفل ثلث منها وفي العلما
 ثلثها وقال في مسائل الخلاف في الاربعه الاعفان الدية كاملة وفي كل حد ثلث من
 واحدة خمسه سار في الاشغال منها ثلث ديةها وفي الاعلى ثلثي ديتها وقال في الموسط
 في فصل العصاص في شعر الاعفان نصف الدية وقال مصنف الوسيط في الجفت
 الاعلى من كل حد ثلث ديتها وفي الاشغال نصف ديةها وفي الاربعه الاعفان الدية
 وفي كل واحد منها نصف الدية وفيما قطع منها بحسابه وفي السبع الدية كاملة
 وفي النصف اذا قطع فاصول الدية كاملة وفيما قطع منه بحسابه وفي المار الكريمة
 وقال في الصلح في اربعة النصف الدية وفي غيرها التيمم الدية كاملة وفي كل حد
 الدية كاملة وفي كل واحد منها نصف الدية وفي السفت الدية كاملة وفي السفل
 منها ثمانية دسار وفي العلما اربعة دسار وهو حد جيب السبع ابو جعفر في مسائل
 الخلاف والاسبصار والتهامة وبه قال صاحب الوسيط رواه الحسن بن محبوب

الـ

ابن جلد عن امان بن عبد الله عن عبد الله بن ماس قال في السفل سبعة وفي العلما اربعة
 في السفل ثلث العلما ووجب السبع ابو جعفر في الموسط والسبع المقتضى والمنفعة
 وسئل في الرسالة والصلح في الكافي في السفل على الدية وفي العلما على الدية
 ووجب السبع ابن جلد في الاشغال ثلثي الدية وثلثي الدية وثلثي الدية وثلثي الدية
 الهندية وسئل في الاسبصار الى عبد الله بن ماس قال في كتاب طريف السبع
 اذا قطع الشقة العلما فاصول فديةها نصف الدية خمسه دسار وفي السفل
 اذا قطع فاصول فديةها ثلث الدية كاملة وسئل في سار وطلها
 ومن جاز على اذا قطع احداهما من دون الاخر فاما اذا قطعت با
 فليس فيها الا الدية وفي الجلد الدية كاملة فاذا ثبت فديةها ثلث الدية وسأل العلما
 في ذلك وفي الثلث الدية كاملة وفي كل واحد منها نصف الدية وبه قال مصنف
 الوسيط وفي الانسان الدية كاملة والى تقسم لهما الدية ثمانية وعشرون في السفل
 في معادهم الم وهو اربعة دسار واربعة راعات واربعة اتياب وكل واحد ثلث
 دسار اربعة عشر في آخر الم كل من منهما خمسة وعشرون دسار وفي السفل
 اذا قطع ثلث دسار الاصل وقال السبع المقتضى والمنفعة والسبع ابو جعفر في
 مسائل الخلاف في الاربعه الاعفان في كل حد ثلثي الدية وبه قال السبع
 الوسيط جاء بالبحر خبر ان الصهاراة الكوفي وهو عامي والاخر رواه محمد

الحسن بن شجون وهو قال السبع في البسوط والذكر رواه يحيى بن ان في كل من
اولم يفسروا وقال ابو الصلاح في عشرة دنانير وهو السبع المفسر في المعنى
الشع ابو جعفر في التفسير الى ان في الدرس وهو احسان ارس درس هذا ثابت
فان لم ينسب فيها دنها كاملة وفي السار الدية كاملة فان كان من اخر من قسمة الدية
وفي ذهاب الدوق الدية كاملة وفي ذهاب الكلام الدية كاملة فقسمة الدية على
ثلاثة وعشرين حرفا كل حرف جزء من ثلثه وعشرين حرفا من الدية روى هذا
الكوفي وبالسبع ابو جعفر في البسوط والتمامة وروى الحسن بن سعيد
حامد بن عيسى عن عبد الله بن شاذل عن ابي عبد الله عليه السلام ان الدية تقسم على تسعة
وعشرين حرفا وفي المتن كلمة من العن السبع الدية وهو المذكور في كتاب طريف في
وفي النفس الدية كاملة فان نقصت على الساعات لا لا يجرطلم والنفس في النوا ان
من الانف فاذا انقصت ساعة هار الى النوا الا بغير ثم يفسر من غير فانقصت ساعة
ذلك من الدية روى ذلك محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن عن محمد بن اسمعيل عن
بن عبيد عن رفاع عن ابي عبد الله عليه السلام وفي العنوا اكرضار اصور الدية
وفي كل واحد منها نصف الدية وفي العنوا الدية كاملة وفي كل واحد منها نصف
الدية وفي الساعات الدية كاملة وفي كل واحد منها نصف الدية وفي اصابع اليد
اليه كاملة وفي كل واحد منها عشرة الدية وفي كل اربعة من الغنم الا الابهام في كل

الدية

انها منها نصف الغنم لان لها مفصلين وهو من السبع المفسر في المعنى والسبع
ابو جعفر في التفسير البسوط وسار في الرسالة وهو احسان ارس درس وروى
ان في الابهام ثلث دراهم السبع الدية وهو من السبع المفسر في المعنى والسبع
الغلاف والاصلاح ونصف البوسيلة وهو المذكور في كتاب طريف في السبع وفي
الرمون الدية كاملة وفي كل واحد نصف الدية وفي كل واحد نصف البوسيلة والرمون
ان كسرها وجبرت على عشرين منها الدية النفس والرجل على عشرين منها الدية
دنانير وهذا القسم الاخر مذكور في كتاب طريف في السبع وفي الدرس الدية كاملة
وفي كل واحد منها نصف الدية وفي المجلس الدية كاملة وهو من السبع المفسر في المعنى
في البسوط وفي سائر الخلاف وفي نصف البوسيلة في الدية في كل واحد في قطع
الحلقة من ثلث المرونة دنها وفي حلة الرجل من الدية وفي كتاب طريف في السبع
من الدية مائة وخمسة وعشرون دنانير ذكره مطلقا فيكون على اذناه وفي المجلس
ربع الدية سواء كان من رجل او امير وفي العلب اذا فرغ فطار الدية كاملة وفي
الصد الدية كاملة وفي الاضلاع الدية كاملة وفي الوعظان الجاود في كتاب طريف
في السبع ان كل ضلع من مائة العلب اذ اكرضه وعشرين دينار او دنانير
ما لم يضره عشرة دنانير اذ اكرضه واطلوا ذلك ان درس ما في كل ضلع من
وعشرون دنانير وفي البطن الدية كاملة على اروي ان كل واحد في الانسان مائة

منه الدية كاملة وفي كسر الصلبة اذ اصابه المنى في حال الجماع وكذلك اذا ذهب
 الانزال بغير كسر وهو السح في حعفر في الميسر وفي كسر الصلبة اذ اصابه المنى
 على القعود الدية كاملة وفي قطع الكاح الدية كاملة وفي كسر العصب من الميزان
 اسان الفاظ الدية كاملة وفي كسر الختان اذ المنى على استئصال البول والفاظ
 الدية كاملة كما تقدم في كسر العصب واذ اكر العصب واذ اصابه بسلس البول
 ودوام الى السلس فدية الدية كاملة فان دام الى نصف النهار فدية الدية وان دام الى
 ضحوه فدية الدية وكذا الحكم في العجان اذ اكر واذ اصابه بسلس البول وفي قطع
 الذكر الدية كاملة وفي الخشف الدية كاملة فان كان نجسا فدية الدية وفي الاثيم
 الدية كاملة وفي اليسر ثلثا الدية لان الولد يكون منها وفي الهيم ثلثا الدية وفي
 السح في النهاية ومسايل الخلاف في نصف الوصلة وروي ذلك على اقسامهم
 عن ابي بصير عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام وذهب السح المفيد
 في المنفعة وادب الصلاح في الكافي الى انها مقسوتان في الدية وهو حصار ارض السح
 وهو فدية الخائف وقال السح في الميسر وفي بعض رواياتنا ان في اليك
 ثلثي الدية وفي فسخ الدية ديتها كاملة وفي الاسكتن وهو علم المحيط بالفرج
 احاطة الشفتين بالدم الدية كاملة وفي كل واحد منها نصف الدية وفي الشفتين
 وهما حاشيا الاسكتن ديتها كاملة وبه قال السح او حعفر في الميسر الشفران

والاسكتن عبارة عن شئ واحد وهو علم المحيط بالفرج احاطة الشفتين بالدم
 عند احاطة الفرج عبارة عن شئ واحد وهو نصف الوصلة وفي النضا الصبة
 بالجماع قبل تسع سنين ديتها كاملة وفي النضا عليها اذ كانت لوجه من موت وانما
 هو ان يصير يخرج المنى والحيف والولد ولان منها طهر اربعة اقلان وطاهاها
 تسع سنين لم يكن على شئ وانما الاضحية بالاصبع او غيرها فدية الدية خاصة وان
 الزوج او غيرها وفي الاسكتن اذ اقطعها الى العظم الدية كاملة وفي كل واحد منها
 نصف الدية وفي الخذف الدية كاملة وفي كل واحد منها نصف الدية وفي الشفتين
 الدية كاملة وفي كل واحد منها نصف الدية وفي كل واحد منها نصف الدية وفي كل واحد منها
 نصف الدية وفي الاصابع الرعدة الدية كاملة وفي كل واحد منها نصف الدية وفي كل
 المفيد في المنفعة والسح او حعفر في النهاية وادب الصلاح في الكافي وسلا في الرسالة
 وهو حصار ارض السح وهو السح او حعفر في مسايل الخلاف في الميسر والاني
 في الانهايم ثلثه في الاصابع الخمسة وهو المذكور في كتاب طهر من اصح وجمع ذكرناه
 مما يجب فيه الدية كاملة ان كان في الحر فدية دية وهو في نازا ان كان ذكرا وان كان
 انثى فدية الدية عشرة نازا وان كان في ملوك او ملوك فدية ثلثها مالم يزدحم
 على دية الحر وان زادت على دية الحر دية البها خذ من سلعان هذا الفصل
 الحسن بن سعد بن محمد بن خالد بن علي بن ابي عمير عن حماد بن سالم قال قال

وان كان في الحر فدية
 وهي نصف دية الحر
 في ذمى فدية دية

الانسان من اثنان منها الذئب وفي الجوارح نصف الذئب وما كان واحد منه الذئب رواء
 ابو جعفر محمد بن علي بن ابي حمزة في كتاب من الاخرة العنقه في بابها يجب فيه الذئب نصف
 الذئب عن ابي عبد الله عن حماد بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام وعن علي بن ابي حمزة
 اسد عن ابي بصير عن عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان في الجرح
 من اثنان منه الذئب مثل العنق واليد يجب ثلثا الذئب وثلثاها
 بالنسبة الى العضو في ثمانية مواضع في الشفة السفلى الى ما ذهب اليه في المقفلة والوجه
 جعفر في الميسرة والوجه والصلح في الكا في رسالة في الرسالة والصحيح ما ذكرنا في
 الفصل الذي قبل هذا الفصل في سلس البول اذا دام الى الظهر في السفرة العسك
 وفي العضو الذي اذا ضرب فصار اسناسا كان ما في فيه الذئب كامله او اقل وفي رداء
 الماء الى العنق والظهر في الوجه او غيرهما وفي السن اذا ضرب فاصدع ولم يقطع
 وكذلك اذا ضربت فاصدعت وقال نصف الوصيله وفي اسودادها وانضجها
 ثلث منها وفي قطع السوداء والمصدوع ثلث منها وفي كسب طرف مناهج اذا
 اسودت السن الى الجرح فلم يقطع فتهادسها لاقط جمر ذنار اذا انصبت
 ولم يقطع فدها خمسة عشر ذنار او ما اكثرت فيها بحسب ما به الخس ذنار اقل
 سقط بعدد ما هو سودا فدها اربع عشرة ذنار او نصف وما اكثرت فيها بحسب ما به الخس
 والعنق ذنار او ثلثا اقل بطنه عن عضوه مغلطه ذلك العضو وفيه ثلثا

ابو حمزة

ذلك

ذلك العضو الذي هو في يجب نصفه والظهر في خمسة مواضع في الجوارح
 معا وفي كل واحد منها ربع الذئب وفيها اصيب منها بحساب ذلك وفي رداء
 وهو الجوارح من الخنزير وفي احد العضو اذا كان فيها معاديل الرطل ونصف العجم
 شتر الصياما كشره وفي كتاب طرف ذنار مع اصفا وضى على طه اللام في صلح
 الجوارح الذي يجب فلم يستطع نصف الذئب خمس ذنار وفي رداء والصد اذا ضرب
 فدها خمس ذنار وفيه ايضا اذا قطع الشفة العليا فاصولت فكما نصف الذئب
 خمس ذنار وفيه ايضا قطع منها بحساب ذلك وجمع ما ذكرنا من هذا الفصل انما
 ملزم ذلك اذا كان في الجرح اذا كان في الجرح وفيه نصفها وسكان من في فيه
 نصف وبنه وان كان من المملوك فده نصف منها ما لم تجاوز نصف الجرح فاكثر
 رداء الى نصف ذيل الجرح يجب ثلث الذئب في سبعة ولا يسر موضعها في الحية اذا اصب
 فتنبت رداء سهل من رداء عن محمد بن الحسن بن شاذان عن عبد الله بن عبد الرحمن
 عن سمع عن عبد الله عليه السلام وواله لاري في شعر الجرح والاسر اذا احسب اليه قاف
 نبت فده ربع الذئب وفي لسان الاخرى وذكر العنق وفي ذكر الخصى رداء العنق
 ربع حبيب عن ابي ايوب عن يزيد بن عويده عن احمد عليه السلام وفي الظهر اذا كسر ثم
 صلح وفي اللام موه في اللام في اليد وفي النافذ في اللام في اللام في اللام
 فان اسد فدها خمس ذنار او ثلثا اقل بطنه عن عضوه مغلطه ذلك العضو وفيه ثلثا

[illegible][illegible]

كعب منه الدرع كما واقد وفي شعر العين الماعلى لك وفي العين وورق من القلا
 فيه وفي شحم الاذن لك در الاذن وفي خرمها لك در الشحم ايضا وفيه قال الشيخ
 في سائل الخلاف ويضعف الوصيل ويدل عليه ما رواه شعور بن عمار في الخبر
 المتقدم ان كل فرق لك الده وفي سن الاسود اذا قطعت لك دنتها صح
 على الصحيح القولين لخبرين صحيحين وفيه قال الشيخ في سائل الخلاف ويضعف قوله
 وهو اختيار ابن ابي راس وفي كلب طرف من اصبع دنتها في عشر دنانير ونصف
 وقال الشيخ في النهاية على باب دانت الاعضاء والجوارح دنتها دنت السن الصحيح روي
 ضعيف رواه عبد الله بن بكر وهو على روي احمد بن محمد بن علي بن الحكم وعنه
 عن ابن عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان من الجوز على الدائم
 اذا اسودت الشفة جعل فيها الده وفي السن الزائدة اذا قطعت منقردة لك دنت
 الاصل وفيه قال الشيخ الارشد محمد بن علي في الاصل الزائدة لك در الاصل الاصل
 وفي العظم اذا ردت لك در العظم الذي احرقه سواء كان ما يحرقه الذي كما قالوا
 فان صلح من غير غشم ولا عيب فدر اربعه فاس دنتها وفي كلب طرف وفي
 دنتها ربيع اذا ردت من غير غشم ولا عيب لك در الدنماره ومسته وستور دنانير
 وثلث دينار وفيه ايضا وفي الكلب اذا ردت لك دنتها ربيع وستور وستور
 دينار وثلث دينار الجراحات عشر افها الفارصة وهي شبه الجرح

وفيها

وفيها بغير الدارسة وهي التي في قولهم وفيها بغير ثم الباضعة وهي التي تصنع في
 الدارسة البعير وهي التي في قولهم الباضعة سلاخه ثم السحق وهي التي في قولهم الباضعة
 من العظم والجم وفيها ربيع البعير ثم الموضع وهي التي في قولهم الباضعة وفيها خمسة البعير
 ثم الحاشية وهي التي في قولهم الباضعة وكسر من غير ان يفسد وفيها عشرة البعير ثم الحاشية
 وهي التي في قولهم الباضعة من موضع الى موضع وفيها خمسة عشر البعير ثم المامورة
 التي يبلغ ام الراس وهي الحظيرة التي فيها الدراع وهو الخ وفيها لك الدارسة
 بغير ان كان من اصحاب الابدان لم يدره لك البعير الذي لك المار وهو
 السيد الذي في الانتصار والمغنى في المقنعة والمجهر في النهاية ثم الدارسة
 التي في قوله في قوله في الجوف الدراع وفيها ما في المامورة ثم الحاشية والكلب
 وهي التي في قولهم وفيها ما في المامورة في الراس واعلم ان اصحابنا انفقوا
 دانت من هذه الجراحات وهي السحق والموضع والحاشية والمنقردة والمامورة
 والحاشية وانخلفوا في الفارصة والدارسية والباضة فذهب المذهب في الفارصة
 وسلاخ في الرسالة الى ان ما ذكرته في الفارصة والدارسية والباضة وقال الشيخ
 حقه واثبوا الصلاح في الكافي ويضعف الوصيل الفارصة هي الدارسة وفيها بغير ثم
 الباضعة وهي التي تصنع في قولهم وفيها بغير ثم الدارسة وهي التي في قولهم وفيها
 الدارسة البعير والصحيح ما ذهب اليه يد عليه ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن

القصاص في قتل الزحام معناه ان عبد الله النخعي سأل ابا عبد الله عليه السلام فقال
 اني قتلت سبعين من المشركين على الاسلام فقال ابو عبد الله عليه السلام عليك السلام
 بكنت فيهم يعني لانك قتلتهم من غير ان الامام ولو انك قتلتهم باذنك لم يكن عليك شيء
 وروى في باب الحديث في العرس انه طلال الدم ولم يضره لك بشئ ومن علم انه
 نبي طلقه ولا يديله رواه احمد بن محمد بن فضال عن حماد بن عثمان عن ابي
 والقت لا عبد الله عليه السلام ان نزعنا عن النبي قال ان سمعته يقول انك قاتله
 ومن طلب انما على نفسه او ماله فلا حرج فادى الى قتله فلا يديله ومن قتل دار
 قوم ليس في متاعهم قتلوه فلا يديله واذا قتل الاب ولد خطا كان حراما على
 الاب ماخذها منه ورثته دون الاب فان لم يكن للولد وارث فلا يديله من
 مات في زحام يوم الجمعة ويوم عرفة وعرض من الامام او على جسر او شبهه ولم يضر
 قاتله وليس له وارث فلا يديله فان كان له وارث فله الدية من المال الموقوف
 اذا جاء معارفها بعد بلوغ سبع سنين فانت من ذلك الجماع فلا يديله او اذا عطف
 الرجل زوجته او المرأة زوجها في الرجل او المرأة وهما عريان فلا يديله
 ذكر السبع في الهامة وجاء به حديث ضعيف رواه مؤرخ عن بعض اصحاب عمر بن الخطاب
 عليه السلام والصحيح ان عليها الدية دون الفود لان الاصل عضو في ذلك وباللغة
 في الهندية وروى في الرسالة وهو احسن محمد بن ادريس ويدل على ذلك

انما

انما ما رواه الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد بن الحلي وحماد بن سالم
 وعلى بن النعمان جميعا عن ابن بكاز عن سلمان بن رضا الدائري عن ابي عبد الله عليه السلام
 وزعم انها ماتت عن عنقه والديه كما علمه ولا يقتل الرجل الصبي اذا دخل دار
 قوم فوقع في يدهم فمات فان كان احباب الدار ما يؤمنون وليس بينهم وبين احب
 الصبي عداوة او دخلت فيهم فلا يديله وان كان بينهم عداوة وصنفوا الدية
 ودخل عليهم باذنهم ومن عطفه دابة فوجها عنه صاحبها او رثته فمات
 فلا يديله وان كان رايها ضربا او ركضا فقتلت انما او رثته فمات
 فاعل ذلك الدية واذا انقلب دابة من غير امر صاحبها فقتلت انما او رثته
 فلا يديله ومن ركب دابة وسار عليها او كان يقودها فاصابها بلسانها فقتلها او
 ماخذها فقتلته فلا يديله الا ان يضربها رايها او غيره فمات الدية على اهل ذلك
 ويقتل رايها ما يصيبه يدنها او جلستها باصبعها في موضع معاصيها
 او لم يضربها فان كان واقفا عليها او ساقها من رايها صبيبا او غيرها
 ضربها او لم يضربها ومن اجد دابة انما ما يقتله فلا يديله على صاحبها سوا كاف
 معها او لم يكن الا ان يكون ضربها او يضربها فان كان ذلك وجب للملذية ووضع
 من على غيره ولم يدفعه دافع ولا تعذر ذلك فمات الاعلى والاستفلا فمات
 معا فلا يديله من يدهم ولا يديله او دفعه دافع كان الدية على فاعل ذلك ومن

يخبرون فلا دية على ما ذكره الشيخ في النهاية والصحيح ان لا اولاد له من جهة المالك
بل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباح عن ابي بصير عن ابي
ابا جعفر عليه السلام عن رجل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان
من تولى دية لادبى على ورثة الدية من بيت المال من حذر غيره وروى
فصاحبه عليه ولادى لما رواه احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل بن روح
العصيرى عن ابي الصباح الكنافى عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان صبيان
في زمان علي عليه السلام يلعبون باخطار لهم فرمى احدهم بحطوة فدار باعيه
صاحبه فوقع ذلك الى امر المؤمنين عليه السلام فقاموا الى المسجد فمالوا
فادركوا المؤمن عليه السلام العاصم عنه وقال قد عذر من حذر وحيدا
الحذر وان ورد على سبب خاص في الصبيان فلفظ العموم وهو قوله عليه السلام
اعتذر من حذر ولفظ العموم على ما تقدم في اصول الفقه ومن دخل دار
قوم بغزاة فمعه قتلهم فمات فلا دية وان قتلهم باذنهم فمعه قتلهم
وروى ابو الجوزاء عن الحسن بن علي بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
اما عن علي عليه السلام ان كان يضرب صاحب الكلب اذا اعقرها ولا الضمة اذا اعقر
لها وان دخل دار قوم باذنهم فمعه قتلهم فماتوا فمعه قتلهم باذنهم
فماتوا فمعه قتلهم هذا الخبر والمسلم اذا كان يرمي من المشركين لست بهم واليه

ساق

مشاق يقتله المسلمون خطا فلا دية ولا كفارة قبل الخطا وبعدهم وان
سهم مشاق وحده على اهل الدية والكفارة وان كان اهل الدية في القود
واما الكفارة في قتل العمد بعد عدم ذكرها واذا اعلم البعير وجب على صاحبه
فان قتل انسانا او اليف شاقيل ان يعلم به صاحبه لم يكن عليه دية ولا كفارة وان علم
به فوط في جفلة كان صاحبا لما يملكه وروى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
عن شيمون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام
ان امر المؤمنين عليه السلام حين اذا اصاب الخيل اول مرة لم يصح صاحبه فان ساقته
وروى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
الديجبار والعجبار والمعدن جبار وروى الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل غشيه رجل على دابة فادان قناه
فوجم فمترت بصاحبها وصاحبه كان جبارا او غيره فقال ليس على من اغتصب
نفسه وعلى الجبار وروى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
ابى عبد الله عليه السلام قال من اغتصب حذرا في الكعبة قبل وروى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
عن سلمة بن الخطاب عن سيف بن عميرة عن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله عليه السلام
قال من اغتصب من حاسب عن النول عن الكوفة عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي بصير عن حاسب عن النول عن الكوفة عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام

٥٠

من شهر سینه فلزمه حدیث و روی محمد بن اسماعیل بن زینب عن عیسی بن یزید
عن علی بن سید عن ابی الحسن علیه السلام قال اذا قام قائمنا قال يا معشر البشر اني
سير في وسط الطريق وانتم الرجال سيرا على جانبي الطريق فاما قار اخذ
على جانبي الطريق فاصاب رجلا عيب الرمانة الدية واما رجل اخذ في الطريق
فاصابه عيب فلا دية سم آداب يعوز الله وحسن نود نعه والمحمد به
على حد ذاته طريقه وسمي الله على محمد وال وسمي الياسع وسمي

سليمان قد جمع من كبرته يوم الاثنين من شهر ربيع
شهر ذي الحجة سنة ثمان وستمائة
في رجب حوشقان ارجح
اربع فضل الله عليه
له والحمد لله

ذكر كتابي في معرفة
والفناء العاصم من غم وادام



